جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٥٠)

مؤشرات قياس كفاءة ادارة وتنظيم التعليم الجامعى

دراسة تطبيقية مقارنة بين

جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية

اعداد

دكتور/ نبيل الحسينى النجار

مدرس ادارة الاعمال - كلية التجارة

جامعة المنصورة

يونية ١٩٨٣

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

فهرس الدراسة

المبحث الاول

◊ الأبعاد الرئيسية للدراسة ◊

١ ـ مقدمة

٢ ـ أهداف الدراسة

٣ ـ فروض الدراسة

٤ ـ نطاق الدراسة

٥ ـ اسلوب الدراسة

المبحث الثانى

◊ مؤشرات ادارة وتنظيم التعليم الجامعى ◊

◊ بين مشاكله ، وديناميكيته ◊

١ ـ مشاكل ادارة وتنظيم التعليم الجامعى فى الدول النامية .

٢ ـ ديناميكية التعليم الجامعى وعلاقته بديناميكية التنمية .

٣ ـ الاسس النظرية لبعض مؤشرات قياس كفاءة ادارة وتنظيم التعليم الجامعى :ـ

١/٣ مؤشرات قومية :

١/١/٣ نسبة عدد الطلبة الجامعيين المسجلين الى اجمالى عدد السكان .

٢/١/٣ هيكل العمالة حسب كل من المجموعات الوظيفية ، والقطاعات الاقتصادية .

٢/٣ مؤشرات قطاع التعليم الجامعى :

١/٢/٣ نسبة اعداد الطلبة الى اعداد اعضاء هيئة التدريس .

٢/٢/٣ متوسط تكلفة الطالب الجامعى .

٣/٢/٣ سياسة القبول فى التعليم الجامعى .

٤/٢/٣ مستوى الخريج الجامعى .

٥/٢/٣ المؤشرات الاجتماعية المؤثرة على التعليم الجامعى .

المبحث الثالث

الدراسة التطبيقية للمؤشرات

بين

جامعات مصر والسعودية

١ - الدراسة التطبيقية للمؤشرات القومية :

١/١ نسبة عدد الطلبة الجامعيين المسجلين الى اجمالى عدد السكان .

٢/١ هيكل العمالة حسب كل من المجموعات الوظيفية ، والقطاعات الاقتصادية .

٢ - الدراسة التطبيقية لمؤشرات قطاع التعليم الجامعى :

١/٢ نسبة اعداد الطلبة الى اعداد اعضاء هيئة التدريس على مستوى الجامعة وعلاقتها بمتوسط تكلفة الطالب الجامعى .

٢/٢ نسبة اعداد الطلبة الى اعداد اعضاء هيئة التدريس على مستوى كل من الكليات المتخصصة ، وهيكل الطلبة المقيدين على نفس المستوى .

٣/٢ المؤشرات الاجتماعية المؤثرة على التعليم الجامعى .

المبحث الرابع

توصيات ومراجع الدراسة

(١) توصيات الدراسة .

(٢) مراجع الدراسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المبحث الأول

الأبعاد الرئيسية للدراسة

سوف يقدم الباحث فى الجزء التالى مجموعة النقاط التى تحدد الأبعاد الرئيسية لهذه الدراسة وذلك على النحو التالى :-

(١) مقدمة .

(٢) أهداف الدراسة .

(٣) فروض الدراسة .

(٤) نطاق الدراسة .

(٥) اسلوب الدراسة .

١ — مقدمـــــة :

تواجه مجموعة الدول الناميـــة تحديات ضخمة فى غمار محاولاتهـــا المستمرة لتحقيق أهداف التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعية ، وفى مقدمـــة هذه التحديـات هو ضمان حســن تخطيط وادارة وتنظيـم الاقتصـــاد القومى ككـــل وقطاعاته الاقتصاديـة والنوعيـة المختلفـة ومؤسساتـــه ومنشآته الانتاجيـة والخدميـة فى صورة متكاملـة ومتوازنـــة .

وفى ظل الموارد المحدودة لهذه الدول — والتى تختلف درجـــة ونوعيـة محدوديتها من دولـة لاخرى ومن فترة لاخرى — يلاحظ تركـــيز تلـك الدول على قطاعات الانتاج السلعى بغرض اشباع احتياجات المواطنين من مختلف السلـع ، مع عدم اعطاء نفس القدر من الاهتمام للمؤسســـات والمنشآت الخدميـة مثل التعليـم والصحـــة ... الخ .

مثل هذا التبايـن فى الاهتمام يؤدى الى عدم الاستفادة الكاملـــة من القطاعات الخدميـة لخدمـة القطاعات الانتاجيـة وهو الامـــــر الذى دفع الباحث الى أهميـة ابـراز هذا الوضع بالنسبـة للتعلـــيم الجامعى الذى يمثل أعـــلا المستويـات التعليميـة ومن ثـم فهـــو القطاع المسئول عن اعداد الكوادر القادرة على مواكبـة التطـور السريـــع فى جميـع الانشطـــة الاقتصاديـــة ، وعليـه قسم الباحث هـــذه الدراسـة الى قسمين رئيسيـين :

القسـم الاول :

خاص باستعراض وتحليل المشاكل التى تواجه التعليـم الجامعـــى عامـة وفى الدول الناميـة على وجه الخصوص وكذلـك خصائص هذا المستوى التعليمـى الهام وذلـك بهدف الخروج بمجموعـة من المؤشرات الـــتى تساعد على قيـاس مدى كفاءة تخطيط وادارة وتنظيـم التعليـم الجامعـى وتأصيـل ذلك نظريا حيث حدد هدف كل مؤشـر وأسبابـه والبيانـــات

الاولية اللازمة لحسابه وقد تم تقسيم هذه المجموعة الرئيسية من المؤشرات الى مجموعة تطبق على المستوى القومى بحيث تمكن متخذى القرارات من ربط التعليم العالى ربطا كاملا بتطور الهيكل الاقتصادى أى بتغير الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، من ناحية وبالتالى بالتطوير المقابل فى الهيكل الوظيفى مع التركيز على التطوير المحتمل فى المجموعات الوظيفية الواجب شغلها بالجامعيين وذلك من ناحية ثانية ، وأخيرا دراسة مدى تأثر التعليم الجامعى من حيث الحجم والهيكل بالعوامل الاجتماعية فى كل دولة .

أما المجموعة الثانية من المؤشرات فهى ما يمكن تطبيقها على مستوى الجامعات والكليات المتخصصة لضمان تنفيذ أهداف التعليم الجامعى المحددة مركزيا عن طريق حسن تخطيط وادارة وتنظيم الانشطة الجامعية المتعددة والمتابعة المستمرة للتمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة للمسار التعليمى فى التوقيت المناسب .

أما القسم الثانى من الدراسة فينصب على تطبيق تلك المؤشرات على جامعات كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ، مع التركيز على تلك المجموعة من المؤشرات التى يمكن قياسها رقميا واتيحت بياناتها الاساسية للباحث .

كما استعان الباحث فى هذا القسم التطبيقى المقارن ببعض المؤشرات الدولية ، كلما تطلب الامر ذلك وحتى نحدد موقف كل من الدولتين المختارتين من المجتمع الدولى فى مجال كفاءة تخطيط وادارة وتنظيم التعليم الجامعى وتطوره التاريخى .

ومن واقع هذا التحليل التطبيقى والمسبوق بأسسه النظرية تمكن الباحث فى ختام الدراسة من الخروج بمجموعة متكاملة من التوصيات المبنية على نتائج الدراسة والتى يمكن ان تساعد على تطوير التعليم الجامعى بصفة عامة ، وفى الدولتين محل الدراسة بصفة خاصة ، املا أن يكون قد قدم مساهمة بناءة فى هذا المجال والتى يمكن بتطويعها تطبيقها على مختلف المراحل التعليمية الاخرى .

٢ ـ اهداف الدراسة :

تستهدف الدراسة مجموعة من الاهداف يمكن بلورتها على النحو التالى :

١/٢ بيان وتوضيح بعض مشاكل إدارة وتنظيم التعليم الجامعى داخل الدول النامية .

٢/٢ ابراز العلاقة الوثيقة بين ديناميكية التعليم الجامعى من ناحية وديناميكية التنمية من ناحية اخرى داخل الدول المختلفة .

٣/٢ تقديم الاسس النظرية لبعض مؤشرات قياس كفاءة ادارة وتنظيم التعليم الجامعى على المستوى القومى من جانب ، وعلى مستوى قطاع التعليم الجامعى من جانب اخر .

٤/٢ تطبيق هذه المؤشرات على الدولتين محل الدراسة ومقارنتها بمثيلاتها الدولية ـ فى حدود البيانات المتاحة ـ لمتابعة تطور التعليم الجامعى بهما من جهة ، واستنتاج وضع كل جامعة من الجامعات محل الدراسة بالنسبة للجامعات الاخرى من جهة ثانية ومن ثم تقييم كفاءة ادارة وتنظيم هذه المرحلة التعليمية الهامة .

٥/٢ الخروج بمجموعة من المقترحات القابلة للتطبيق الفعلى ، والتى تتناسب مع نوعية النتائج التى أسفرت عنها الدراسة التطبيقية لتقديمها الى مخططى التعليم الجامعى بالدولتين محل الدراسة للاسترشاد بها عند وضع الخطط والبرامج المستقبلية لادارة وتنظيم التعليم الجامعى بهما .

٣ ـ فروض الدراسة :

١/٣ ان ادارة وتنظيم التعليم الجامعى لم تأخذ العناية الكافية والاهتمام الجدير بأهميتها فى الدول النامية .

٢/٣ عدم وجود ارتباط وثيق بين ادارة وتنظيم التعليم الجامعى ، وادارة وتنظيم الاقتصاد القومى .

٤/٢/٢ بيان بالمتغيرات البشرية على مستوى قطاع التعليم الجامعى :

٤/٢/٢/١ اجمالى عدد الطلبة الجامعيين المسجلين على مستوى كل من :

٤/٢/٢/١/١ الجامعة

٤/٢/٢/١/٢ الكلية والتخصص .

٤/٢/٢/٢ اجمالى عدد اعضاء هيئة التدريس على مستوى كل من :

٤/٢/٢/٢/١ الجامعة

٤/٢/٢/٢/٢ الكلية والتخصص

٤/٢/٢/٣ اجمالى عدد الطلبة المقيدين طبقا للنوع :

٤/٢/٢/٣/١ للذكور

٤/٢/٢/٣/٢ الاناث

٤/٣ حدود زمنية :

قام الباحث بجمع البيانات الاحصائية عن المتغيرات السالفة الذكر عن الفترة ١٩٧٥/١٩٧٦ الى ١٩٧٩/١٩٨٠ . ولقد اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية لجمع هذه البيانات ولقد واجه الباحث بعض الصعوبات والمشاكل التى يمكن تركيزها فى النقاط الاساسية التالية :ـ

٤/٣/١ عدم وجود تقسيمات موحدة وثابتة تلتزم بها الادارات الاحصائية على مستوى كافة الجامعات سواء على المستوى المحلى ـ داخل كل دولة على حدة ـ أو على المستوى العربى أو على المستوى الدولى .

٤/٣/٢ تباين بعض المسميات الاحصائية المستخدمة فى جمع البيانات ولا سيما أن هذه الدراسة بطبيعتها دراسة مقارنة لقطاع تعليمى متماثل داخل دولتين مختلفتين الامر الذى تتزايد معه حدة هذه المشكلة .

٤/١/١/٢ الجامعات السعودية :

- جامعة الرياض .
- الجامعة الاسلامية .
- جامعة البترول .
- جامعة الملك عبد العزيز .
- جامعة الامام محمد بن سعود .
- جامعة الملك فيصل .
- كليات البنات .

٤/٢ حدود بشرية :

شملت الدراسة التطبيقية مجموعة المتغيرات البشرية المتواجدة على المستوى القومى ومستوى قطاع التعليم الجامعى بمصر والسعودية وفيما يلى بيان موجز لهذه المتغيرات بتقسيماته النوعية الواردة بالدراسة :

٤/٢/١ بيان بالمتغيرات البشرية على المستوى القومى :

٤/٢/١/١ اجمالى عدد السكان .

٤/٢/١/٢ اجمالى عدد العاملين طبقا للمجموعات الوظيفية :

- اخصائيون .
- مديرون .
- كتبة .
- عمال .

٤/٢/١/٣ اجمالى عدد العاملين وتوزيعهم حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة التالية :-

٤/٢/١/٣/١ قطاع الزراعة .

٤/٢/١/٣/٢ قطاع الصناعة .

٤/٢/١/٣/٣ قطاع البترول والكهرباء .

٤/٢/١/٣/٤ قطاع التشييد .

٤/٢/١/٣/٥ قطاع الخدمات .

٤/٢/٢ بيان بالمتغيرات البشرية على مستوى قطاع التعليم الجامعى :

٤/٢/٢/١ اجمالى عدد الطلبة الجامعيين المسجلين على مستوى كل من :

٤/٢/٢/١/١ الجامعة

٤/٢/٢/١/٢ الكلية والتخصص .

٤/٢/٢/٢ اجمالى عدد اعضاء هيئة التدريس على مستوى كل من :

٤/٢/٢/٢/١ الجامعة

٤/٢/٢/٢/٢ الكلية والتخصص

٤/٢/٢/٣ اجمالى عدد الطلبة المقيدين طبقا للنوع :

٤/٢/٢/٣/١ للذكور

٤/٢/٢/٣/٢ الاناث

٤/٣ حدود زمنية :

قام الباحث بجمع البيانات الاحصائية عن المتغيرات السابقة الذكر عن الفترة ١٩٧٥/١٩٧٦ الى ١٩٧٩/١٩٨٠ . ولقد اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية لجمع هذه البيانات ولقد واجه الباحث بعض الصعوبات والمشاكل التى يمكن تركيزها فى النقاط الاساسية التالية :ـ

٤/٣/١ عدم وجود تقسيمات موحدة وثابتة تلتزم بها الادارات الاحصائية على مستوى كافة الجامعات سواء على المستوى المحلى ـ داخل كل دولة على حدة ـ أو على المستوى العربى أو على المستوى الدولى .

٤/٣/٢ تباين بعض المسميات الاحصائية المستخدمة فى جمع البيانات ولا سيما أن هذه الدراسة بطبيعتها دراسة مقارنة لقطاع تعليمى متماثل داخل دولتين مختلفتين الامر الذى تتزايد معه حدة هذه المشكلة .

٤/٣/٣ تضارب العديد من البيانات عن نفس المتغيرات وخلال نفس السنوات في المصادر المختلفة الامر الذى سبب الكثير من الحيرة ازاء هذه المشكلة . بيد أن الباحث قد تغلب على هذه المشاكل من خلال اجراء المقارنات العديدة لنفس البيانات في المصادر المختلفة المتوفرة علاوة على قيامه بالاتصال المباشر مع ادارات الاحصاءات المركزية الموجودة بالجامعات السعودية للاستفسار عن بعض البيانات والمعلومات توخيا للدقة المطلوبة وحرصا على التوصل الى نتائج واقعية .

٥ ـ اسلوب الدراسة :

اتبع الباحث المنهجين الرئيسيين التاليين لانجاز هذه الدراسة ولتحقيق اهدافهما المطلوبة :ـ

٥/١ المنهج المكتبى :

٥/١/١ معتمدا على الكتب والمراجع العربية والاجنبية .

٥/١/٢ مستعينا بالكتيبات والدوريات والنشرات الاحصائية التى تصدرها وزارة التعليم العالى فى كل من مصر والسعودية علاوة على ما اصدرته منظمة اليونسكو من بيانات عن التعليم الجامعى فى العديد من الدول المتباينة الجنسية .

٥/١/٣ مستندا الى البيانات والمعلومات المتوفرة فى السجلات ـ المصادر الداخلية ـ بادارات التخطيط والمتابعة وادارة الاحصاء بوزارة التعليم العالى ، وبالجامعات والكليات المصرية والسعودية محل البحث .

٥/٢ المنهج التطبيقى :

استعان الباحث لانجاز الدراسة التطبيقية ببعض الطرق والاساليب

الاحصائيـــة البسيطـــة لاشتقـــاق المعدلات والمؤشـــرات الـــــتى تعـــبر عن مـــدى تطور التعلـــيم الجامعى على مستوى كل جامعـــــة من جامعات مصـــر والسعوديـــة ومن ثـــم اجراء المقارنات بينهـــــا وبـــين مثيلاتها الدوليـــة وذلـــك فى حدود البيانات المتوفـــــرة لقيـــاس كفـــاءة ادارة وتنظـــيم المرحلـــة التعليميـــة الجامعيـــــة الهامـــة على مستوى الدولـــتين محـــل الدراســـة ٠

المبحث الثانى

مؤشرات ادارة وتنظيم التعليم الجامعى بين مشاكله ، وديناميكيته

سوف يتطرق الباحث خلال هذا المبحث الى مجموعة من النقاط المرتبطة بمؤشرات ادارة وتنظيم التعليم الجامعى والظواهر المختلفة التى تعكس مشاكله مع بيان وتوضيح نوع وشكل العلاقة الحركية بين ادارة وتنظيم التعليم الجامعى وادارة وتنظيم التنمية داخل الدول المختلفة .

ويمكن ايجاز هذه النقاط فى الخطوط العريضة الرئيسية التالية :

(١) مشاكل ادارة وتنظيم التعليم الجامعى فى الدول النامية .

(٢) ديناميكية التعليم الجامعى وعلاقته بديناميكية التنمية .

(٣) الاسس النظرية لبعض مؤشرات قياس كفاءة ادارة وتنظيم التعليم الجامعى .

١/٣ مؤشرات قومية :

١/١/٣ نسبة عدد الطلبة الجامعيين المسجلين الى اجمالى عدد السكان .

٢/١/٣ هيكل العمالة حسب كل من المجموعات الوظيفية ، والقطاعات الاقتصادية .

٢/٣ مؤشرات قطاع التعليم الجامعى :

١/٢/٣ نسبة اعداد الطلبة الى اعداد اعضاء هيئة التدريس .

٢/٢/٣ متوسط تكلفة الطالب الجامعى .

٣/٢/٣ سياسة القبول فى التعليم العالى .

٤/٢/٣ مستوى الخريج الجامعى .

٥/٢/٣ المؤشرات الاجتماعية المؤثرة على التعليم الجامعى .

(١) مشاكل ادارة وتنظيم التعليم الجامعى فى الدول الناميـــة :

من المعروف أن المحافل الدوليـة تقسم دول العالـم الـــى مجموعـات ثلاثـة على النحو التالى :-

- مجموعة الدول المتقدمـة Developed
- مجموعة الدول النامية أو الاخذه فى النمو Developing
- مجموعة الدول المتخلفـة Under developed

ولقد بنيت تلـك المؤسسات الدوليـة هذا التقسيم بناء علـى عديد من المعاييـر نذكر منها على سبيل المثال لا الحصـر: متوسط مستوى دخل الفرد فى الدولـة ، درجـة التصنيع والتقـدم التكنولوجى ، مستويـات الادارة والتنظيم على مختلف المستويـات التنظيميـة فى الدولـة ، نسبـة الاميـة فى المجتمع ، ودرجة وحجـم الاهتمام بالتعليم بصفـة عامـة والتعليم الجامعى بصفـة خاصـة.

وبالتالى يصبح تطويـر التعليم الجامعى عن طريق حســن تخطيطـه وادارتـه وتنظيمـه أحد الوسائل الرئيسيـة التى تستخدمهـا الدول لتحقيـق خطـوات سريعـة فى طريق التقدم فى مختلـف المجالات الاقتصاديـة والاجتماعيـة.

ولتأكيد الحقيقـة السابقـة تشير الاحصاءات الدوليـة الى أن عـدد الطلبـة المسجلـين فى التعليـم الجامعى فى الدول النامية قد زاد بمعدل متوسط سنوى قدره ١٠ر٦ ٪ بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ثـم انخفض هذا المعدل الى ٩ر٣ ٪ سنويـا بين عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٤ ، وتحقق نفس الاتجاه فى الدول المتقدمـة حيث كانـت معدلات نمو الطلبـة المسجلـين فى التعليـم العالى المناظرة للمعدلين السابقين هـــى ٩ر٢ ٪ ، ٣ر٥ ٪ على التوالى ولكـن الفجوة الكبـيرة بين هاتـين

المجموعتين من الدول النامية والمتقدمة اخذت فى التزايد والاتساع بدليل أن اجمالى عدد الطلبة المسجلين فى التعليم الجامعى فى جميع الدول النامية عام ١٩٧٤ بلغ ٨ر٣ مليون طالبا مقابل ٢٤ر٨ مليون طالبا فى مجموعة الدول المتقدمة التى لا يزيد اجمالى عدد سكانها عن ٣٠ ٪ فقط من اجمالى سكان العالم . (١)

هذه الفجوة الكبيرة فى مجال التعليم العالى لا يمكن التغلب عليها بحلول قصيرة الاجل وسهلة ومن ثم يجب التأكيد هنا على أن تخطيط التعليم الجامعى يتسم بكونه تخطيط طويل الاجل .

وبجانب الفجوه الواضحة المبينة اعلاه تعانى الدول النامية فى مجال التعليم الجامعى من عدة مشاكل واضحة ، وهى ناتجة بالضرورة من عدم العناية الكافية بتخطيطه وادارته وتنظيمه ونذكر منها على سبيل المثال الظواهر التالية :-

١/١ يلاحظ أن معظم هذه الدول لا تدقق أو تراعى المواقع المناسبة لاقامة الجامعات او الكليات او المعاهد العليا ، فقد لوحظ على سبيل المثال أن معظم كليات الزراعة فى كثير من هذه الدول تقام فى المناطق الحضرية وهو أمر يبعد مجال التعليم عن أماكن التطبيق وعن البيئة اللازمة لتحقيق الدراسة السليمة كما وأنه يزيد من الفجوة الضخمة بين الريف والحضر فى هذه الدول . ولقد تنبهت بعض الدول النامية لهذه المشكلة وفى مقدمتها الهند ، وأخذت موقع اقامة مؤسسات التعليم الجامعى كأحد المعايير الرئيسية فى تخطيط وادارة وتنظيم هذا القطاع الحيوى .

---

(1) SANYAL, C.B. Higher Education And The New international order, (UNESCO : United Nations Educational, Scientific And cultural orgnization, PARIS, 1982) P. 15 & 16 .

٢/١ تشير الاحصاءات الدولية الى وجود خلل واضح فى نسبة الذكور الى الاناث من الطلبة المسجلين فى مرحلة التعليم الجامعى فى الدول النامية حيث يشير كتاب الاحصاء السنوى لمنظمة اليونسكو الى ان عدد الذكور من طلبة التعليم الجامعى فى الدول النامية ١٩٧٤ قد بلغ ٦ر٥ مليون طالبا مقابل ٧ر٢ مليون طالبة فقط أى أن نسبة الاناث فى التعليم الجامعى ٥ر٣٢ ٪ من اجمالى الطلبة المسجلين فى حين تبلغ النسبة المناظرة فى الدول المتقدمة ٤٤ ٪ [1] وهذا ما يعكس عدم المساواه بين حقوق الجنسين فى استكمال التعليم الجامعى فى الدول النامية لاسباب مختلفة معظمها اسباب اجتماعية.

٣/١ عدم المساواه الواضح فى كثير من الدول النامية بالنسبة لاتاحة فرص التعليم الجامعى حيث تتميز الفئات أو الطبقات الفنية كثيرا عن الطبقات الفقيرة فى هذا المجال . وقد تعمدت فى الاونة الاخيرة بعض الدول النامية التخلص الجزئى من هذه المشكلة عن طريق تحقيق مجانية التعليم الجامعى والكتب الجامعية المجانية وفى بعض الاحيان الزى الجامعى الموحد المجانى ، ولكن ما زال الوضع فى معظم الدول النامية يشير الى وجود التميز المشار اليه.

٤/١ لا توجه الدول النامية الا نسبه محدودة من اجمالى ناتجها القومى الى التعليم الجامعى رغم تواضع هذا الناتج ، وفى الدول المتقدمة تصل نسبة ما يوجه الى التعليم الجامعى من اموال الى حوالى ١٠ أمثال النسبة فى الدول النامية بالرغم من ضخامة اجمالى الدخل القومى فى هذه الدول . وباستثناء الدول المصدرة للبترول فان اتجاه الانفاق على التعليم الابتدائى قد زاد معدله فى السبعينات فى حين تناقص معدل الانفاق على التعليم الجامعى فى نفس الفترة .

---

(1) Sanyal , C.B. OP. Cit, P. 17 .

٥/١ عدم وجود الارتباط بين سياسات التعليم الجامعى — المتمثلة فى سياسات القبول وهيكل التخصصات واعداد الخريجين من كل تخصص — من ناحية وبين اهداف وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية — المتمثلة فى الاحتياجات الفعلية من خريجى التعليم الخارجى بمختلف تخصصاتهم — من ناحية أخرى الامر الذى يترتب عليه سوء استخدام الخريجين متمثلا فى وجود اعداد تزيد عن الحاجة فى بعض التخصصات وتنقص عنها فى بعض التخصصات الاخرى مما يحد من الجدوى الاقتصادية لقطاع التعليم الجامعى وهو أمر يؤكد أن قطاع التعليم الجامعى قطاع اقتصادى يجب أن يبنى ويدار على أسس علمية مدروسة ومقننة ومربوطة ربطا وثيقا بالتنمية الشاملة فى المجتمع . ويرى الباحث أن عدم الارتباط بين سياسات التعليم وسياسات التشغيل فى الدول النامية يعزى الى عدم وجود الصلة بين تلك السياسات من جهة وسياسة تخطيط القوى العاملة من جهة اخرى باعتبار أن سياسة تخطيط القوى العاملة تعد همزة الوصل وحلقة الاتصال بين كل من هاتين السياسيتين فهى تساعد على تحقيق التوازن بين جانبى الطلب والعرض من القوى العاملة من خلال حصر الاحتياجات اللازمة للتشغيل (جانب الطلب) وحصر الطاقات الفعلية (جانب العرض) على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة . أى يجب اعتبار ان سياسات التعليم والتدريب هى اداة لتنفيذ خطة القوى العاملة وترجمة عملية لها . (١)

ويخلص الباحث مما تقدم الى أن هذه المؤشرات وغيرها كثير تدل على سلبية هذه الدول تجاه التعليم الجامعى الامر الذى يتطلب حتمية تدارك هذا الوضع لضمان التخلص من الفجوة السابق الاشارة

---

(١) د . نبيل الحسينى النجار . التوازن المفقود بين سياسات التشغيل ، وسياسات التعليم والتدريب . (جدة : مجلة التجارة التى تصدرها الغرفة التجارية الصناعية . العدد رقم ٢٦٧ ، يناير ١٩٨٣) . ص ٨ ٥

اليها فى الاجل الطويل والا استمرت الى الابد ، ومن ثم يصبح من المستحيل انتقال هذه الدول الى مصاف الدول المتقدمة . ان الظواهر التى قدمتها الدراسة فى هذا المبحث لهى انعكاس فعلى لمشاكل ادارة وتنظيم التعليم الجامعى فى الدول النامية وهو ما يثبت صحة وسداد الفرض الاول من فروض هذه الدراسة .

(٢) ديناميكية التعليم الجامعى وعلاقته بديناميكية التنمية :

تتشابه عمليات التنمية الاقتصادية كثيرا فى الدول المنخفضة الدخل مع تلك الدول ذات الدخول المرتفعة حيث يجب فى الحالتين ان يتم التركيز فى التكوين الرأسمالى على جانبين رئيسيين الا وهما الاستثمار العينى من ناحية ، والاستثمار البشرى من ناحية أخرى وبصورة متكاملة فيما بينهما .

فالاقتصاد القومى فى أى دولة من هذه الدول يتطور بشكل أو اخر سواء بصورة مخططة أو تلقائيا وذلك فى اتجاه الزيادة المستمرة فى الاهمية النسبية للقطاعات الانتاجية الحديثة والخدمات المتقدمة - كما سبق ان ذكرنا - على حساب انخفاض الاهمية النسبية للقطاعات التقليدية . وهذا ما يترتب عليه ظهور المنشآت ذات الاحجام المتوسطة والكبيرة التى تحتاج الى كوادر على مستوى عال من التعليم لتصبح قادرة على ادارتها وتنظيمها وتشغيلها بالاساليب السليمة والمتقدمة .

وفى حالة الدول النامية نجد أن الوضع بالنسبة للموارد البشرية يختلف فى كثير من الاحيان عنه فى الدول المتقدمة ، ففى المجموعة الاولى نجد أن هناك ضرورة للاهتمام بإعداد وتخريج أعداد ونسب أكبر من المدرسين اللازمين لتحقيق التوسع المضطرد فى مراحل التعليم المختلفة وهو أمر حققته الدول المتقدمة منذ عشرات السنوات

والمثال الثانى الواضح فى هذا المجال هو ما تستهدفه الدول النامية من رفع المستويات الصحية المتدنية لمجموع السكان بها وخاصة فى المناطق الريفية عن طريق القضاء على الامراض المتوطنة وأمراض الاطفال الرضع التى تسبب الارتفاع المخيف لنسب الوفاة بينهم ... الخ .
وبانتقال الدول النامية من مرحلة تنموية لاخرى يتطور فيما بينها الهيكل الاقتصادى تطورا يستدعى تطوير التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة بشكل يجعل من خريجيه اداة فعالة لتحقيق هذا التطوير فى مراحله المختلفة ، ومن ثم فان تخطيط وادارة وتنظيم التعليم الجامعى يجب أن يكون عملية ديناميكية تواكب ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة التى غالبا ما تكون سريعة الخطى .

ولتوضيح العلاقة الوثيقة بين ديناميكية التنمية من ناحية وديناميكية التعليم الجامعى من ناحية أخرى نسوق مثالا واضحا حدث فى الهند فى اوائل الستينات حيث استوردت كميات من القمح المكسيكى غالى المحصول لاستخدامه كبذور بدلا من القمح الهندى ولم تراعى الهند انذاك العلاقة الوثيقة بين الاستفادة من هذا التطوير الكبير المستهدف وبين حتمية وجود المهندسين الزراعيين المؤهلين المتفهمين لشروط زراعة ورعاية النوعية الجديدة من البذور مما ترتب عليه أن المحصول المحقق من استخدام البذور المستوردة المحسنة كان اقل من نظيره الناتج من البذور التقليدية الهندية وبعد عدة سنوات تداركت الهند حقيقة المشكلة واعادت النظر فى هيكل واسلوب التعليم الجامعى الزراعى واستطاعت تخريج مجموعة مناسبة كما وكيفا من المهندسين الزراعيين الذين استطاعوا تحقيق الاهداف المرجوه من استيراد البذور المحسنة تحقيقا كاملا .

ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نشير الى أن هناك فارق زمنى TIME LAG - حده الادنى ٤ سنوات وهى الحد الادنى لسنوات التعليم الجامعى - بين تحديد ما يجب تخريجه من اعداد

وتخصصات جامعيـة وبين السنه التى يتم فيها تخريج هذه الاعداد والتخصصات وهو أمر يجب مراعاته تماما حتى نضمن ضبط التزامن بين تخطيط التعلـــيم وتخطيط التنميـة وديناميكيـة كل منهمـا ٠

ومن المعروف تاريخيـا أن فكرة الجامعـة ممثلة للتعليم الجامعى قـــد ظهرت منـذ اكثـر من ١٠٠٠ سنة ثـم اخذت تتطور فى جميع بقاع العالـــم وظهـر التطور بشكلـه الكبـير والواضـح فى اوائل الستينات من هـــذا القـرن حيث تحولـت فكرة الجامعـة من كونها مجتمع مغلق مكون من اساتـذة وطلبـة يسعون وراء التعرف على الحقائق المختلفـة الى كون الجامعـــة عصب اساسى لصناعـة المعرفـة موجهـة الى زيـادة القوة العاملة القوميـة التى ترمى الى تحقيق الرفاهيـة ورفع مكانـة المجتمع٠ وفى هذا المقـــام تجدر الاشارة الى قول أحـد رؤساء احدى الجامعات الامريكيـة الكـــبرى " أن الحقيقـة الرئيسية للجامعة تكمن فى الاعتراف الواسع الانتشار بـــأن المعرفـة الجديدة هى من أهـم العوامل فى النمو الاقتصادى والاجتماعى[١] " وهو أمر يؤكـد من جديد العلاقـة بين التعليـم الجامعى وبين التنميـــة الشاملـة ٠ وفى هذا المجال لا يجب ان يقتصـر دور الجامعة على الجانب التعليمـى المرتبط باحتياجـات المجتمـع الفعليـة ٠

ويلاحظ فى هذا الصدد أن متوسط عدد الطلبـة فى الجامعة فـــى كثـير من بلدان العالـم قد وصل الى حوالى ٥٠٠٠٠ طالب كمـا تجـدر الاشارة الى ان احدى الجامعات الامريكيـة الكبرى ـ جامعة كاليفورنيـا ـ قـد خططـت ليصل عدد الطلبـة بهـا الى ٣٠٠ر٠٠٠ طالب[٢] وهـو اتجاه يشـير ليس فقط الى التوسع المطلق فى حجم التعليم الجامعـــى ولكنـه يشـير ايضا الى التوسع الكبـير المحقق والمنتظر فى حجم كل جامعـة على حدة وهو أمر يتطلب بالضرورة ارتفـاع مستويـات تخطيط وادارة وتنظـيم العمل على مستوى الجامعـة ٠

---

(1) Hutchins, M.R. The Learning Society, (LONDON: Hazell watson Viney LTD, 1968). P.107 .

(2) Jutchins, M.R. OP. cit , P. 108.

وفى السنوات الاخيرة وخاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية اصبحت مهمة الجامعات غير قاصرة على نشاط التعليم ولكنها اصبحت مسئولية كبيرة عن نشاط البحث العلمى الملازم لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وهو أمر واضح تماما فى الجامعات الامريكية بصفة خاصة حيث تتعاقد المنشآت والمؤسسات الكبرى وكثير من الاجهزة الحكومية مع الجامعات الامريكية وكلياتها المتخصصة على اجراء دراسات وبحوث من شأنها تحقيق أهداف هذه المنشآت والجهات مما ترتب عليه تغيير جذرى فى هيكل النشاط الجامعى لخدمة المجتمع الامر الذى لم يتحقق حتى الان للكثير من جامعات الدول النامية مما يوجب اهمية ومراعاة تطبيقه بخطى تدريجية فيها .

يخرج الباحث مما تقدم بوجود علاقة وثيقة تتسم بالحركية المتبادلة بين تنمية قطاع التعليم الجامعى من جانب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب اخر الامر الذى يغطى الهدف الثانى من اهداف هذه الدراسة . ان التوسع المضطرد فى حجم هذا القطاع وحجم كل جامعة من جامعاته يحتم بذل المزيد من الاهتمام فى تحسين تخطيط وادارة وتنظيم قطاع التعليم الجامعى بغية تحقيق التكامل بينه وبين التنمية الشاملة فى المجتمع وهو ما يتنافى مع الفرض الثانى القائل بعدم وجود ربط وثيق بين ادارة وتنظيم التعليم الجامعى وادارة وتنظيم الاقتصاد القومى مما يؤكد عدم سداده وصحته .

(٣) الاسس النظرية لبعض مؤشرات قياس كفاءة ادارة وتنظيم التعليم الجامعى :

لقد اثبت الباحث فى الفقرة السابقة اهمية التعليم الجامعى وتطويره فى الدول النامية كما اثبت ان حجم منشآت هذا القطاع فى تزايد مستمر ومن ثم ينطبق عليها بالضرورة مبدأ ضرورة تطبيق اسس الادارة العلمية المناسبة . ولما كانت هناك مجموعة من الاسس العامة الواجب توافرها فى جميع القطاعات الاقتصادية باختلاف طبيعتها نجد فى نفس الوقت أن هناك

مجموعة اخرى من الاسس يجب أن تتوافر فى نفس الوقت للقطاعات الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة مثل قطاع التعليم الجامعى . وعليه وتفاديا لتكرار ما هو وارد من اسس عامة فى معظم مراجع الادارة سوف يركز الباحث فى هذا الجزء على الاسس الخاصة بقطاع التعليم الجامعى .

ومن المعروف أنه لضمان وضع خطة سليمة ومتكاملة لقطاع التعليم الجامعى ليكون فى خدمة المجتمع ونضمن ادارته على مستوى عال من الكفاءة فانه يجب وضع وتنفيذ ومتابعة مجموعة من المؤشرات التى يفضل أن تكون جميعها أو على الاقل غالبيتها مؤشرات رقمية قابلة للقياس .

ويقترح الباحث فيما يلى مجموعة مختارة من هذه المؤشرات مع شرح موجز لكل منها ولاهدافه :-

١/٣ مؤشرات قومية :

وتنقسم المؤشرات القومية المستخدمة فى هذه الدراسة لقياس كفاءة ادارة وتنظيم التعليم الجامعى داخل الدولتين محل البحث الى فرعين متميزين على النحو التالى :-

١/١/٣ نسبة عدد الطلبة الجامعيين المسجلين الى اجمالى عدد السكان :

سبق أن بيّن الباحث أن احد المعايير الرئيسية المستخدمة للتعرف على مدى تقدم مجتمع ما هو الهيكل التعليمى للسكان فى هذا المجتمع ، وفى مقدمة أو على رأس هذا الهيكل هم مجموعة الجامعيين فى مختلف التخصصات واللازمين لادارة وتشغيل مؤسسات ومنشآت الدولة المختلفة على مستوى عال من الكفاءة وحسن الادارة ، ومن ثم تصبح نسبة اجمالى اعداد الطلبة المسجلين فى مؤسسات التعليم الجامعى فى المجتمع الى اجمالى عدد سكان هذا المجتمع مؤشرا معبرا عن مدى تقدم هذا المجتمع كما وأن معدل نمو هذا المؤشر سنويا يجب أن يواكب بشكل

أو اخر معدل نمو الاقتصاد القومى وبالتالى تصبح دراسة هذا المؤشر فى سنه ما وتطوره خلال فترة ما أحد المعايير أو المؤشرات الرئيسية لدى اهتمام الدولة بالتعليم الجامعى وادراكها لعلاقة ذلك بالتنمية الشاملة علاقة وثيقة ، ومن ثم يمكن التعبير عن ذلك المؤشر على النحو التالى :-

$$\frac{\text{اجمالى عدد الطلاب المسجلين فى المؤسسات الجامعية}}{\text{اجمالى عدد السكان}} \times ١٠٠٠٠$$

ويمكن تطبيق هذا المؤشر على المستوى القومى وكذلك على مستوى المنطقة او المحافظة أو الاقليم للتعرف على مدى أخذ الدولة للبعد المكانى فى تخطيط التعليم الجامعى . كما ويمكن مقارنة هذا المؤشر بمثيله فى كثير من الدول ذات المستويات الاقتصادية المختلفة للتعرف على موقع الدولتين المختارتين للدراسة التطبيقية والفجوة القائمة بينها وبين الدول المتقدمه فى هذا المجال لكى يتمكن المسئولون من اتخاذ الاجراءات التدريجية التى من شأنها التخلص منها .

٢/١/٣ هيكل العمالة حسب كل من المجموعات الوظيفية والقطاعات الاقتصادية :

التعليم الجامعى فى أى دولة من الدول يقع فى قمة السلم التعليمى وهو المستوى المسئول عن تخريج الجامعيين بتخصصاتهم المختلفة اللازمين لسد الاحتياجات منهم بشرط أن يكون ذلك مخططا بأسلوب يضمن تدفق الخريجين بالاعداد والتخصصات وفى التوقيتات المناسبة وهو أمر غالبا ما يرتبط ارتباطا وثيقا بسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى ، أى انه يجب الاخذ فى الاعتبار أن يكون التعليم الجامعى قطاع فى خدمة الاقتصاد القومى وملبيا لاحتياجاته ويمكن تحقيق هذا الربط بأسلوبين رئيسيين يجب أن يؤخذا فى الاعتبار معا :

٣/١/٢/١ الاسلوب الاول هو الخاص بمدى ارتباط التعليم الجامعى وتطوره من حيث اعداد الطلبة المقيدين وبالتالى الخريجين من التخصصات الجامعية المختلفة بالتطور فى الهيكل الوظيفى على المستوى القومى :

فمن المعروف أن المحافل الدولية قد قسمت العمالة القومية الى مجموعات وظيفية تتطلب كل مجموعة منها تأهيلا وتعليما واعدادا يختلف عن ما تتطلبه المجموعات الاخرى • وفى قمة الهيكل الوظيفى نجد أن هناك مجموعتين وظيفيتين هما :—

— مجموعة المديرين

— مجموعة الاخصائيين

وهما المجموعتان اللتان يجب أن يتوفر فى شاغليها الحصول على شهادة جامعية فى مجال التخصص •

ولما كانت خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية غالبا ما تستهدف عديدا من الاهداف منها تحديث الاقتصاد القومى ونقل التكنولوجيا المتطورة وتطويعها واستخدامها والاعتماد فى مجال القطاعات الانتاجية على المنشآت ذات الاحجام الكبيرة اصبح من المحتم زيادة نسبة شاغلى المجموعتين الوظيفيتين المذكورتين لكى يتمكن المجتمع من تحقيق هذا الهدف عن طريق ضمان قيام هؤلاء الجامعيين بحسن دراسة وادارة وتنظيم وتشغيل الوحدات الانتاجية المتقدمة ومواكبة التقدم السريع الحادث والمتوقع على مستوى العالم اصبح فى جميع المجالات ، وبالتالى فانه يجب دراسة تطور الهيكل الوظيفى على المستوى القومى بحد ادنى على مستوى المجموعات الوظيفية ويفضل أن يكون على مستوى التخصص داخل كل مجموعة والتنبؤ بما سوف يكون عليه هذا الهيكل فى المستقبل ومن ثم تصبح ترجمة ذلك الهيكل اداة فعالة فى تحديد الاعداد الفعلية من المقبولين والمقيدين وبالتالى الخريجين على مستوى الكليات الجامعية المتخصصة •

وبذلك لا يمكن ضمان وضع سياسة متكاملة للتعليم الجامعى الممثل للمصدر الرئيسى للعرض من القوى العاملة اللازمة لهاتين المجموعتين وادارة

وتنظيم ذلك القطاع على اسس سليمه ومحددة دون ما ارتباط بدراسة الهيكل الوظيفى وتطوره .

٢/٢/١/٣ الاسلوب الثانى هو الخاص بالعلاقة الارتباطية بين تطور هيكل العمالة ، وتطور الهيكل القطاعى للاقتصاد القومى :

ويعتبر هذا المؤشر مكملا للمؤشر السابق حيث يقسم الاقتصاد القومى الى مجموعة رئيسية من القطاعات النوعية يمكن اجمالها فى قطاعات ثلاثة رئيسية هى :—

- قطاع الزراعة
- قطاع الصناعة
- قطاع الخدمات

ومن الطبيعى أنه من الأفضل تقسيم كل من هذه القطاعات الاقتصادية الرئيسية الى قطاعات نوعية أكثر تحديدا وعلى سبيل المثال فان قطاع الخدمات يتضمن القطاعات النوعية الخاصة بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمال والتجاره ... الخ وواضح مدى التباين فيما بينها وهو سبب التوصيه بمعالجة الهيكل الاقتصادى التفصيلى .

وكما سبق أن ذكرنا فى الاسلوب الاول ان الاقتصاد القومى فى تطور مستمر بحيث تزيد الاهمية النسبية لبعض القطاعات على حساب الانخفاض النسبى للاهمية النسبية لبعضها الاخر . وعلى سبيل المثال فان معظم دول العالم تتجه الى التوسع المطلق والنسبى فى قطاع الصناعة بفروعه المختلفة على حساب انخفاض الاهمية النسبية لقطاع الزراعة وهنا يتساءل الباحث اليست هناك ضرورة لمواجهة مثل هذا التغير السريع فى الهيكل الاقتصادى بتغيير مناظر فى سياسات التعليم الجامعى ؟

ومن الطبيعى أن الاجابة على هذا التساؤل بالايجاب ، بمعنى أن التوسع فى قطاع الصناعة يحتاج الى مزيد من المهندسين والكيمائيين ٠٠٠٠ الخ كما أن التوسع فى قطاع الصحة يحتاج الى مزيد من الاطباء وأن الانكماش فى قطاعات اخرى يحد من الطلب على الخريجين الجامعيين ذوى التخصصات المرتبطة بهذه القطاعات وعليه فان ارتباط هيكل الطلبة الجامعيين المقيدين حسب الكليات والتخصصات فى دولة ما بالهيكل الاقتصادى فى هذه الدولة يعتبر مؤشرا قويا على حسن تخطيط وادارة وتنظيم قطاع التعليم الجامعى والعكس صحيح ٠

٢/٣ مؤشرات قطاع التعليم الجامعى :

وتنقسم مؤشرات قطاع التعليم الجامعى التى استخدمها الباحث فى هذه الدراسة لقياس كفاءة ادارة وتنظيم التعليم الجامعى داخل الدولتين محل البحث الى خمس مؤشرات اساسية تتمثل فيما يلى :ـ

١/٢/٣ نسبة اعداد الطلبة الى اعداد اعضاء هيئة التدريس :

يمثل أعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة لهم ـ المعيدون والمدرسون المساعدون ـ قوة العمل الرئيسية داخل مؤسسات التعليم الجامعى فعليهم يقع عبء التدريس والاشراف على البحث العلمى وما يسبق ذلك من المشاركة فى تخطيط البرامج العلمية وتحديد المقررات الدراسية اللازمة وعدد ساعات كل منها واعداد المادة العلمية فى اشكالها المختلفة ٠٠٠٠ الخ وعليه فان كفاءة تنفيذ انشطة التعليم الجامعى المختلفة تتوقف بالضرورة على قدرة هذه المجموعة فى أداء هذه المهام على أعلى مستويات ممكنة هذا الهدف يتوقف بالضرورة على عنصرين رئيسيين وهما :ـ

أ - الاعداد المطلقة لهذه المجموعة وكذلك نسبتها الى مجموع عدد الطلاب وهى نسب يجب أن تكون فى حدود مقبوله تحقق اقل تكلفه ممكنه مصحوبا بأعلى مستوى اداء .

ب - مستويات وهيكل هذه المجموعة متمثلا اساسا فى نسب كل من الاساتذة والاساتذة المساعدين والمدرسين والفئات المعاونة الى مجموع اعداد هذه المجموعة. كما وأن شروط تعيين كل فئه من فئات هذه المجموعة وبصفة خاصة من حيث المؤهل والتخصص أمر حيوى لا يجب أن يغفل فى تقييم الوضع القائم وتطويره فى المستقبل ، وعموما يمكن التعبير العام عن هذا المؤشر بالشكل التالى :-

$$\frac{\text{اجمالى عدد الطلاب المسجلين}}{\text{اجمالى اعضاء هيئة التدريس}}$$

ويرى أحد الباحثين ان نسبة ما يخص كل مدرس من تلاميذ كل مرحلة تعليمية يمكن افتراضها ذات النسبة المعتمدة فى سنة الاساس أو الاعتماد على نسبة اخرى تفترضها فى المستقبل . (١)

ويفضل الباحث أن يتم تطبيق هذا المؤشر على مستوى الكلية أو التخصص الواحد داخل كل كلية وليس على مستوى الجامعة ككل أو على مستوى نشاط التعليم العالى مجتمعا وذلك لحتمية تفاوت هذه النسبة بين كلية وأخرى وتخصص وآخر . ويمكن تطبيق نفس العلاقة على كل من الفئات المعاونة (٢) والاداريين وبنفس مستوى التفصيل وفى هذا الصدد

---

(١) د . عبد المجيد فراج . الاسلوب الاحصائى . (القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧١) . ص ٣٨٥ .

(٢) يقصد الباحث بالفئات المعاونة المدرسين المساعدين والمعيدين .

يفضل دراسة التطور التاريخى لهذه المؤشرات للتعرف على مدى التغير سلبا أو ايجابا . والجدير بالملاحظة أن الباحث لن يتطرق فى الجزء التطبيقى من هذه الدراسة الى استخراج المؤشرات الخاصة بنسبة اعداد الطلبة الى اعداد الفئات المعاونة والاداريين نظرا لعدم توفر البيانات الخاصة بهذه المتغيرات داخل الجامعات المصرية علاوة على عدم اكتمال السلسلة الزمنية للبيانات الخاصة بالجامعات السعودية . الا انه لا يفوتنا أن ننوه فى هذا المجال الى اهمية ودور هذه الفئات المعاونة فى اداء العملية التعليمية الا انه فى المقابل يشير الباحث الى خطورة الاعتماد على هذه الفئات بصورة مطلقة — المتبع فى بعض الجامعات العربية — نظرا لحداثة عهدها بالتدريس فضلا عن عدم اكتمال نضج افرادها علميا بالشكل المطلوب الامر الذى ينعكس اثره بدوره على المستوى العلمى للطلاب الذين يتلقون منهم المواد العلمية .

٢/٢/٣ متوسط تكلفة الطالب الجامعى :

من الاهمية بمكان القيام بحساب وتحليل تكلفة التعليم فى كل مرحلة من مراحله المختلفة بالمقارنة بالعائد منه على اعتبار أن العملية التعليمية هى — فى واقع الامر — عملية استثمارية (١) . ولا ريب أن التوصل الى متوسط تكلفة الطالب الجامعى يتطلب الوقوف على عناصر التكلفة المختلفة الواردة فى بنود الميزانيات المخصصة للجامعات . ولقد قام الباحث بدراسة وبحث الابواب المختلفة التى تشكل قوام هذه الميزانيات بالجامعات السعودية حيث تبين أن بنودها مفصلة على النحو التالى :—

---

(١) د . أحمد عباده سرحان ، د . احمد فتحى مصطفى . دراسة فى اقتصاديات التعليم فى جمهورية مصر العربية . بحث منشور فى الندوة العلمية لمسئولى الاحصاء التربوى فى الوطن العربى . (بغداد : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٧) . ص ١ .

النفقات الجارية وتتضمن مايلي :-

الباب الاول : الرواتب والاجور والمكافآت والبدلات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والخدمات المعاونة والاداريين ..... وما شابه ذلك .

الباب الثاني : مصروفات عامة (مستلزمات مكتبية ومطبوعات وتصوير كتب مدرسية - مستلزمات تعليمية - مصروفات تشغيلية اثاث - معدات - اجهزة ....) .

الباب الثالث : برامج التشغيل والصيانة .

النفقات الثابتة وتتضمن :

الباب الرابع : المشاريع (المباني / المدرجات / المعامل ....)

ولقد قام الباحث عند حساب متوسط تكلفة الطالب باستبعاد هذا البند والاقتصار على المبالغ الجارية المنفقة التي ينال الطالب منها اقساط متساوية [1] علاوة على أن المبالغ المنفقة في بند المشاريع من الممكن لا تخص السنة المالية المحسوب لها تكلفة الطالب بل قد تمتد لعدة سنوات قادمة الامر الذي يعطي مؤشرا مضلل في هذه الحالة .

والحقيقة أن حساب متوسط تكلفة الطالب الجامعي يعد مؤشرا من المؤشرات التي تلقى اهتماما متزايدا من جانب الدول المتقدمة ويمكن التدليل على ذلك بالوضع في الولايات المتحدة الامريكية حيث اوضحت احدى الدراسات العلمية ان قيمة الانفاق على الدراسات البحثية في مجال التعليم الجامعي قد بلغت ٢٤ بليون دولار خلال عام واحد في الستينات وهو ما يعادل اربع امثال نظيره على مستوى كل دول أوربا الغربية خلال نفس

---

(١) يوسف سعادة . تحديد تكلفة تعليم الطالب . (القاهرة : المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ص ١٩٧٨) . ص ٢١

السنة لتحقيق نفس الهدف [1]. ولا غرو أن مثل هذا الانفاق من شأنه انه يرفع من متوسط تكلفة الطالب على مستوى هذه المرحلة الجامعية الا انه يجب النظر بعين الاعتبار الى الشق الثانى الهام الا وهو العائد المحقق من وراء هذه التكلفة .

ويعتقد الباحث أن هذا التقسيم فى شكله العام يجب أو يتوفر على مستوى كل كلية ، وبصفة عامة فان متابعة تطور مخصصات الانفاق على التعليم الجامعى وتحديد متوسط نصيب الطالب من هذا الانفاق ونسبة هذه المخصصات من الدخل القومى يعد من المؤشرات التى تعكس الى حد بعيد مدى تطور المرحلة التعليمية الجامعية ومن ثم امكانية التحكم فى كفاءة ادارة وتنظيم هذا القطاع الهام .

ويمكن التعبير عن هذين المؤشرين كما يلى :—

نصيب قطاع التعليم الجامعى من اجمالى الدخل القومى =

$$= \frac{\text{اجمالى مخصصات التعليم الجامعى فى السنة}}{\text{اجمالى الدخل القومى فى نفس السنة}} \times ١٠٠$$

ومتوسط تكلفة الطالب الجامعى فى السنة =

$$= \frac{\text{اجمالى تكلفة التعليم الجامعى فى السنة}}{\text{اجمالى عدد الطلبة المسجلين فى نفس السنة}}$$

ويفضل ان يكون المؤشر الاخير على مستوى الجامعة أو التخصص داخلها كلما كان ذلك ممكنا .

٣/٢/٣ سياسة القبول فى التعليم الجامعى :

من المعروف أن التعليم الجامعى وخاصة فى الدول النامية ليس هدفا فى حد ذاته ولكنه وسيلة لاعداد الموارد البشرية بالمستويات والتخصصات والاعداد اللازمة لاحتياجات اسواق العمل داخلها والتى

(1) Walter, A. The Brain Drain. (NEW YORK : The Macamillan company, 1968). pp. 63 - 64 .

والتى اثبتنا فيما سبق أنها احتياجات تتزايد فيها باستمرار نسبة ذوى التعليم الجامعى لمواكبة التطور التكنولوجى السريع من ناحية والتغير المستمر فى الهيكل الاقتصادى من ناحية اخرى .

وعليه فان أهم مؤشرين يعبران عن مدى ازدياد حاجة المجتمع الى الجامعيين يتمثلان أولهما فى دراسة هيكل العمالة على مستوى الدولة وتحديد اعداد ونسب تلك المجموعات الوظيفية الواجب توافرها وهى بالضرورة اعداد تتزايد من سنة لاخرى . وعليه تصبح دراسة التطور التاريخى للهيكل الوظيفى للعمالة أمر حيوى وهام فى هذا الصدد .

أما المؤشر الثانى والذى يعطى الوجه الاخر للعملة والمكمل تماما للمؤشر الاول ينصب على تحليل التطور التاريخى للهيكل الاقتصادى القومى لكل دولة محل الدراسة للتعرف على التغير الذى يحدث فى الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبصفة خاصة الحديثه منها والتقليدية حيث نجد أن ازدياد الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الحديثة وللخدمات المتقدمة يحتاج باستمرار الى مزيد من الجامعيين بالتخصصات المناسبة . وعليه ولضمان كفاءة التعليم الجامعى وربطه ربطا وثيقا فى مرحلة تخطيطه أن يتم استخدام هذين المؤشرين استخداما جيدا فى تحديد سياسات القبول فى الجامعات وبداخلها فى الكليات المتخصصة بشكل دقيق مع وجوب مراعاة أن تكون تلك السياسات ذات مرونه تساعد على التواؤم المستمر بين الامكانات من ناحية والاحتياجات من ناحية اخرى دون ما اهمال للاولويات النسبية المناسبة والتى تتفق مع عامل الموقف داخل هذه الدول .

وفى مجال تحديد السياسة الرشيدة للقبول فى مرحلة التعليم الجامعى على مستوى الجامعات المحلية لا يجب اغفال اعداد الطلاب الذين يتلقون تعليمهم فى جامعات خارجية سواء عن طريق بعثات حكومية أولحسابهم الخاص ومدى التأكد من عودتهم للمساهمة فى قوة العمل المحلية حسب تخصصاتهم المختلفة حيث يصبح عدد الخريجين المتاحين سنويا مساويا لعدد الخريجين من الجامعات المحلية مضافا اليه عدد الخريجين العائدين من الجامعات الخارجية ومن ثم يجب أن ترتبط سياسات القبول على مستوى

الجامعات المحلية بسياسات الايفاد الخارجي واتجاهات بعض الاسر لتعليم أبنائهم في الخارج .

وفي الجانب الاخر نجد أن خريجي بعض الدول يهاجرون الى دول أخرى فور او بعد تخرجهم بفترات متباينة بحثا وراء فرص عمل أفضل ومن ثم تصبح قوة العمل من الجامعيين مساوية لعدد الخريجين محليا وخارجيا مطروحا منهم عدد المهاجرين للخارج للاسباب المختلفة وهو ما يؤثر كذلك على سياسات القبول في هذه الدول بحيث يتحتم عليها ان تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتوقعة من الخريجين محليا وخارجيا وذلك لضمان عدم تأثر سوق العمل المحلية تأثرا ضارا بالهجرة الخارجية . أي ان هناك تكاملا واضحا بين سياسات الهجرة الخارجية بالنسبة للجامعيين بالذات وبين سياسات القبول في الجامعات في هذه الدول .

٤/٢/٣ مستوى الخريج الجامعي :

الخريج الجامعي هو النتاج النهائي لجميع أنشطة التعليم الجامعي وهدفها الرئيسي [1] . ويتركز الاهتمام في هذا المجال بصورة اساسية على جانبين رئيسيين اولهما يتمثل في عدد الطلبة المقيدين والموزعين على مختلف التخصصات ، والاخر ، ينطوي على مستويات هؤلاء الطلبة بالشكل الذي يجعل من عملية الاستثمار في التعليم الجامعي عملية مربحة تعود على المجتمع بعائد يفوق كثيرا ما يتم انفاقه على التعليم الجامعي . وتنعكس الصورة تماما اذا ما اهمل في مجال تخطيط وادارة وتنظيم انشطة التعليم الجامعي استهداف مستويات عاليه للخريجين .

ويمكن ضمان تحقيق هذا الهدف بعديد من المؤشرات المتكاملة التي سبق الاشارة الى بعضها ، ولكن الباحث يفضل سردها بشكل متكامل طبقا لما يلي :

---

(1) Worsley, P. Problems of Modern Society, (LONDON : Hazell watson & viney LTD, 1976) p. 278.

أ - متوسط نصيب عضو هيئة التدريس من الطلبه وكذلك مستويات اعضاء هيئة التدريس .

ب - مستويات الطلبة فى مراحل التعليم قبل الجامعى .

جـ - اسلوب الدراسة وحتمية تفرغ الطالب من عدمه وهذا غالبا ما يتوقف على اسلوب الدراسة متمثلا فى عدد شهور العام الدراسى وعدد ايام الدراسة الاسبوعية ومتوسط عدد ساعات الدراسة اليومية ومدى ومستوى توفر المادة العلمية وبصفة خاصة الكتاب الجامعى المناسب وأساليب التقييم المطبقة للطلاب ودورية ذلك التقييم الذى يضمن الاستيعاب التدريجى للطلاب وعدم تراكم مشاكلهم حتى نهاية العام .

وعليه فان من وجهة نظر الباحث أن الدراسة المقيمة - الداخلية - تحقق مستويات اعلى للخريجين مقارنة بالدراسة غير المقيمة وكذلك يظهر الوضع اكثر سوءا بالنسبة للدراسة بالانتساب فى معظم الحالات نظرا لعدم ضمان تفرغ الطالب او اغلبيتهم . كذلك لا يجب فى هذا المقام اغفال دور الحوافز المادية بالدرجة الاولى والمعنوية بالدرجة الثانية فى ضمان حل المشاكل المادية التى تواجه كثيرا من الطلبة فى الدول النامية وما يمكن أن يترتب على ذلك من ضمان تفرغ الطالب لدراسته بالكامل وما يترتب عليه من ارتفاع مضمون لمستوى الخريج بشكل عام .

٥/٢/٣ المؤشرات الاجتماعية المؤثرة على التعليم الجامعى :

تشير الاحصاءات الدولية السابق ذكرها الى الانخفاض الواضح فى نسبة الاناث الى اجمالى عدد الطلبة فى الدول النامية مقارنا بالوضع فى الدول المتقدمة وهذا ما يعنى بالضرورة انخفاض مناظر لنسب الاناث لمجموع الخريجين وهو أمر يرجع اساسا الى بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية فى تلك الدول ، ومن ثم فان هذه النسبة ومعدل تغيرها مع الزمن تعد مؤشرا جليا لمدى تقدم الدول محل الدراسة وقدرتها على الاستفادة من

نصف المجتمع متمثلا فى اناثه . هذا المؤشر يجب أن يحسب ايضا على مستوى كل كليه اذا لم يكن مقاما على مستوى كل تخصص .

ولا يجب أن تمثل التقاليد والظروف الاجتماعية السائدة فى دولة ما حجر عثرة امام امكانية الارتفاع المستمر فى نسب الاناث فى التعليم الجامعى اذا ما روعى فى تخطيط وادارة هذا القطاع التوجيه السليم للطالبات توجيها لا يتعارض مع تلك القيم والعادات .

ويمكن التعبير عن هذا المؤشر على النحو التالى :—

$$\frac{\text{اجمالى عدد الطالبات الجامعيات}}{\text{اجمالى عدد الطلبة والطالبات}} \times ١٠٠$$

وبهذا يكون الباحث قد استعرض اهم المؤشرات اللازمة لحسن ادارة وتخطيط وتنظيم وتقييم التعليم الجامعى محققا للهدف الثالث من أهداف الدراسة علما بأن الباحث قد تعمد أن يكون معظمها قابلا للقياس الرقمى وبالتالى للمقارنة الدولية المفيدة لتبين الموقع الحقيقى للدولتين محل الدراسة فى مراحل التقدم . وعليه سوف يقوم الباحث فى الجزء التالى من الدراسة بمحاولة تطبيق تلك المؤشرات على الدولتين المختارتين فى حدود البيانات المتاحة عن كل منهما .

(المبحث الثالث)

الدراسة التطبيقية للمؤشرات بين جامعات مصر والسعودية

بعد أن أوضحت الدراسة فى مستهل المبحث الثانى منها الاسس النظرية لبعض المؤشرات الخاصة بقياس كفاءة ادارة وتنظيم التعليم الجامعى فان الباحث سوف يحاول تطبيق هذه المؤشرات على الدولتين محل البحث ومقارنتهما بمثيلاتهما الدولية وذلك فى حدود البيانات المتاحة لمتابعة تطور التعليم الجامعى بهما من جهة ، واستنتاج وضع كل جامعة من الجامعات محل الدراسة بالنسبة للجامعات الاخرى من جهة ثانية ومن ثم تقييم كفاءة ادارة وتنظيم هذه المرحلة التعليمية الهامة . وتأسيسا على ما تقدم سوف يتناول الباحث الدراسة التطبيقية بالتقديم طبقا لنفس الترتيب الذى انتهجه فى عرض الجزء النظرى الخاص بالمؤشرات وذلك على النحو التالى :-

(١) الدراسة التطبيقية للمؤشرات القومية :-

١/٢ نسبة عدد الطلبة الجامعيين المسجلين الى اجمالى عدد السكان.

٢/١ هيكل العمالة حسب كل من المجموعات الوظيفية ، والقطاعات الاقتصادية .

(٢) الدراسة التطبيقية لمؤشرات قطاع التعليم الجامعى :

١/٢ نسبة اعداد الطلبة الى اعداد اعضاء هيئة التدريس على مستوى الجامعة وعلاقتها بمتوسط تكلفة الطالب الجامعى .

٢/٢ نسبة اعداد الطلبة الى اعداد اعضاء هيئة التدريس على مستوى كل من الكليات المتخصصة ، وهيكل الطلبة المقيدين على نفس المستوى .

٣/٢ المؤشرات الاجتماعية المؤثرة على التعليم الجامعى .

١ — الدراسة التطبيقية للمؤشرات القومية :—

١/١ نسبة عدد الطلبة الجامعيين المسجلين الى اجمالى عدد السكان :

يوضح الجدول التالى رقم (١) تطور كل من اجمالى عدد السكان واجمالى عدد الطلبة الجامعيين المسجلين بالجامعات المحلية والنسبة بينهما فى كل من الدولتين فى الفترة ما بين ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ م

جدول رقم (١)
العلاقة بين اجمالى عدد السكان واجمالى الطلبة الجامعيين فى كل من مصر والسعودية
خلال الفترة ٧٦ — ١٩٨٠ م

السنة	مصر			المملكة العربية السعودية		
	(١) اجمالى السكان بالالف	(٢) اجمالى الطلبة	النسبة لكل ١٠٠٠٠ من السكان	(٣) اجمالى السكان بالالف	(٤) اجمالى الطلبة	النسبة لكل ١٠٠٠٠ من السكان
١٩٧٦	٣٨١٩٨	٤٢١٥٨٤	١١٠	٦٠٩٩	٢٦٤٣٧	٤٣
١٩٧٧	٣٨٧٩٤	٤٥٣٦٥٠	١١٧	٦٢٧٠	٣٢١٣٧	٥١
١٩٧٨	٣٩٧٦٧	٤٧٦٥٣٦	١٢٠	٦٤٤٥	٤٢٣٤٦	٦٦
١٩٧٩	٤٠٩٨٣	٤٨٥٧٧٨	١١٩	٦٦٢٦	٤٥٣٥٧	٦٨
١٩٨٠	٤٢٢٨٩	٥٠٩٥١٣	١٢١	٦٩١٣	٤٧٩٩٠	٦٩

المصادر : (١) ، (٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . الكتاب السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ — ١٩٨١ . القاهرة اغسطس ١٩٨٢ ص ١٦ ، ص ١٩٥ .

(٣) ياسر عبد الحميد الخطيب . تخطيط القوى العاملة فى قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية . رسالة ماجستير . كلية التجارة جامعة القاهرة . ١٩٧٤ .
تمت الاستعانة باجمالى عدد السكان عام ١٩٧٥ (ص ٩٤) ، ومعدل النمو السنوى للسكان ٢٫٨ ٪ ص ٨٠ حيث تم تقدير عدد السكان فى السنوات محل الدراسة .

(٤) وزارة التعليم العالى . تطور التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية . (الرياض : الادارة العامة لتطوير التعليم العالى ، ١٩٨١) . ص ١٤٣

يتبين من الجدول اعلاه أن هناك نمو مضطرد فى كل من اعداد السكان واعداد الطلبة الجامعيين فى البلدين محل الدراسة ولكن بأسلوب أو اتجاه يشير بوضوح الى الزيادة المستمرة فى نسبة اعداد هؤلاء الطلبة لكل ١٠٠٠٠ من السكان .

ولكن بمقارنة هذه النسب خلال الفترة محل الدراسة يتضح أن هناك فروقا واضحة يمكن ايجازها فيما يلى :-

(١) أن النسبة في مصر عام ١٩٧٦ قد بلغت ١١٠ طالب جامعى لكل ١٠٠٠٠ من السكان فى نفس السنة مقابل ٤٣ طالبا فقط فى السعودية فى نفس السنة . أى أن هذه النسبة فى مصر هذا العام تساوى حوالى ٢٥٦ ٪ من نظيرتها فى السعودية وهو ما يشير الى الاهتمام المتزايد فى مصر فى التعليم الجامعى عنه فى السعودية في هذا العام .

(٢) اذا ما أخذنا العام الاخير (١٩٨٠) لاتضح أن النسبة فى مصر قد وصلت الى ١٢١ مقابل ٦٩ وأن النسبة بينهما قد انخفضت الى ١٧٥ ٪ وهذا ما يدل بشكل قاطع على الطفرة التعليمية الجامعية الكبيرة التى استهدفتها ونفذتها الحكومة السعودية مما أدى الى انخفاض هذه النسبة وتضييق الفجوة بينها وبين مصر بالرغم من الجهود المتوازية التى تبلهما مصر فى التوسع فى التعليم الجامعى .

(٣) يتضح بتتبع تطور النسبة المذكورة فى مصر أنها تتطور بشكل شبه منتظم فيما عدا ما بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ حيث ارتفعت النسبة من ١١٠ أى ١١٧ . أما فيما يتعلق بالسعودية فنلاحظ أن هناك طفرات واضحة ما بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ حيث ارتفعت من ٤٣ الى ٥١ ثم الى ٦٦ ثم بدأت بعد ذلك فى الزيادة المتأنية على اساس الوصول الى مرحلة تقترب من التشبع .

(٤) يمكن أن تتغير هذه النسب تغيرا ملحوظا وبصفة خاصة في السعودية اذا ما اضيفت اعداد الطلبة السعوديين الجامعيين الذين يدرسون في الخارج وهو بيان غير متاح للباحث .

ومن المفيد في هذا الصدد الاستعانة ببعض المؤشرات المناظرة في بعض دول العالم للتعرف النسبي على موقف كل من مصر والسعودية في هذا المجال وبالتالي تحديد خطوات المستقبل . فقد تبين من الاحصاءات الدولية أن هذه النسبة عام ١٩٧٠ (أخر سنة متاح عنها هذا البيان) كانت حوالي ١٤ في الجزائر ، ٦٤ في مصر ، ٨٫٥ في كينيا ، ١٠ في المغرب ، ٩ في السودان وهي عينة من الدول الافريقية أما في مجموعة امريكا اللاتينية فقد بلغت النسب في نفس العام في الارجنتين ، ٦٠ في بوليفيا ، ٤٦ في البرازيل ، ٣١ في كوبا ، ٤٩ في المكسيك . وتنقلب الصورة تماما في حالة دول أمريكا الشمالية حيث تصل هذه النسبة في نفس السنة الى ٣٠٠ في كندا مقابل ٤١٤ في الولايات المتحدة الامريكية . واذا ما انتقلنا الى مجموعة الدول الاسيوية لوجدنا الانخفاض الواضح في معظم هذه الدول فيما يتعلق بالنسبة موضع التحليل حيث وصلت الى ٤ في أفغانستان ، ٦١ في تونج كونج ، ١٥ في لبنان مقابل ٣٨ في الكويت ، ١٧٢ في الفلبين وكان الوضع في السعودية متواضعا في هذا العام حيث لم تتعد نسبة عدد الطلبة الجامعيين الى كل ١٠٠٠٠ من السكان انذاك ١١ طالبا (١) .

وبمقارنة الارقام عالية يتضح أن كل من مصر والسعودية قد طفرت طفرات كبيرة في مجال التعليم الجامعي بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٧٦ وانهما في وضع متميز بالنسبة لكثير من الدول النامية سواء في افريقيا أو اسيا أو امريكا اللاتينية ومن ناحية اخرى مازالت في وضع بعيد

---

(1) UNESCO , Higher Education international Treds 1930 - 1970 , statistical Reports and studies, (PARIS : UNESCO Press, 1975). Different pares.

عن تلك المستويات التى وصلت اليها الدول المتقدمة مثل كندا والولايات المتحدة الامريكية وهو أمر يحتم على المسئولين فى هاتين الدولتين اعطاء مزيد من الاهتمام والاستثمار للتعليم العالى فى كل فهما ضمانا لتضيق الفجوة الحضارية بينهما وبين الدول التى سبقتها فى هذا المضمار . كما يؤكد هذا التحليل وتلك المقارنة ان هذه النسب تعتبر احد المؤشرات القوية للمستوى الاقتصادى والاجتماعى للدوله ومن ثم مدى تقدمها ورقيها .

٢/١ هيكل العمالة حسب كل من المجموعات الوظيفية ، والقطاعات الأقتصادية :

سبق أن تبين وجود علاقة وثيقة بين هيكل العمالة فى أى مجتمع حسب كل من المجموعات الوظيفية الرئيسية والقطاعات الاقتصادية وتطوره ذو علاقة وثيقة بزيادة الطلب على خريجى الجامعات بمختلف تخصصاتهم مع اختلاف هيكل التخصصات باختلاف الهيكل المذكور .

ويوضح الجدول التالى رقم (٢) الهيكل الوظيفى للعمالة وتطوره فى كل من مصر والسعودية خلال الفترة محل الدراسة .

وبتحليل الجدول رغم قصور البيانات التى تغطى الفترة محل الدراسة - يتضح أن نسبة الاخصائيين والمديرين المفترض أن غالبيتهم العظمى من خريجى الجامعات تصل الى ٧ر٥ ٪ ، ١ر١ ٪ على التوالى فى مصر عام ١٩٧٦ مقابل ٢ر٥ ٪ ، ٩ر٠ ٪ فى السعودية فى عام ١٩٧٥ وهو أمر يوضح الفارق الكبير فى نسب هاتين المجموعتين الوظيفيتين بين القطرين مما يؤكد أن النشاط الاقتصادى فى مصر آنذاك كان فى احتياج اكبر لهذه الفئة عنه فى السعودية التى كانت ما تزال فى اوائل مراحل بدء العمليات والانشطة الانتاجية والخدمية ذات النطاق الواسع ، كما لا يفوتنا هنا ايضا ان الارقام المطلقة لهاتين المجموعتين تمثل وتؤكد الفارق الكبير فى حجم الطلب عليهما .

جدول رقم (٢)

تطور الهيكل الوظيفى للعمالة فى كل من مصر والسعودية

ما بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٨٠

(الارقام بالالاف)

السنة	مصر (١) (%)					السعودية (٢) (%)				
	اخصائيون	مديرون	كتبة	عمال	المجموع	اخصائيون	مديرون	كتبة	عمال	المجموع
(٣) ١٩٧٦	٧ر٥	١ر١	١٣ر٩	٧٧ر٥	١٠٠ (٩٦٤٢ر٢٣٤)	٥ر٢	٠ر٩	١٥ر٠	٧٨ر٩	١٠٠ (١٥٢٢ر١)
١٩٧٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٧٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٧٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٨٠	—	—	—	—	—	٨ر٢	٠ر٩	١٨ر٥	٧٢ر٤	١٠٠ (٢٣٣٠ر٦)

المصادر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣ تم حساب النسب من الارقام المطلقة الواردة فى المصدر السابق .

(٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، الرياض ، ابريل ١٩٧٥ ، ص ١٢٠ .

(٣) البيانات المتاحة عن السعودية خاصة بعام ١٩٧٥ .

ومن ناحيـة أخرى نجد أن هناك طفـرة كبـيرة قد تحققـت فى الطلـب على الاخصائيـين فى السعوديـة حيث زادت نسبتهـم من ٢ر٥ ٪ من اجمالـى قوة العمل الى ٢ر٨ ٪ عام ١٩٨٠ وما صاحب ذلـك من زيادة ضخمـة فـى الاعداد المطلقـة حيث زادت قوة العمل الاجماليـة من ١ر١٥٢٢ الـف عامل الى ٦ر٢٣٣٠ الف عامل عام ١٩٨٠ وهو ما يؤكد ايضا زيـادة حجـم الطلب على المديريـن رغم ثبـات النسـبة فى كل من السنتين المذكورتـين عند ٩ر٠ ٪ من اجمالى قـوة العمل ٠

وتأكيـدا للتطور المستمر فى هيكل القوى العاملـة على حساب زيـادة الطلب على خريجى الجامعات نورد فيما يلى الجدول رقم (٣) الذى يوضـح تطور هيكـل العمالـة حسـب القطاعات الاقتصاديـة ٠ـ

وبالنظـرة السريعة للجدول رقم (٣) يتبـين أن هناك تطورا ملحوظـا فى هيكـل توزيع العمالـة على القطاعات الاقتصاديـة المختلفـة فى كـل من مصـر والسعوديـة رغم الفترة الزمنيـة محل الدراسـة ٧٦ ـ ١٩٨٠ ٠ ويمكن تلخيص هذا التطور الذى غالبـا ما يتم تدريجيـا من سنة لاخرى فى النقـص النسـبى التدريجـى فى نسب العامليـن بالقطاعات التقليـديـة وفى مقدمتهـا قطاع الزراعـة حيث انخفضـت نسبـة العامليـن فى هذا القطاع من ٢ر٤٢ ٪ ، ١٩٧٦ الى ٦ر٣٦ ٪ عام ١٩٨٠ فى مصـر مقابل ٢٨ ٪ ، ٢ر٢٤ ٪ فـى السعوديـة على التوالى وغالبـا ما نجد أن هذا النقص النسـبى فى العمالـة فى القطاعات التقليديـة ما يصاحـب بزيادة نسبيـة مناظرة فى القطاعات الاكثـر تطـورا مثل قطاع الصناعـة حيث زادت نسبـة العامليـن فيـه فى مصـر من ٢ر١٢ ٪ عام ١٩٧٦ الى ٥ر١٢ ٪ عام ١٩٨٠ ورغم ظاهريـة الارتفـاع الطفيف فى هذه النسبـة الا ان الاعداد المطلقـة تشـير الى أن عدد العامليـن فى قطاع الصناعة قد ارتفع من ٤ر١١٨١ الف عامل الى ٥ر١٤٢٩ الف عامـل خلال نفس الفترة وبزيـادة قدرها ١ر٢٤٨ الف عامل مقابل ارتفاع قـدره ٣ر٠ ٪ فى نسبتهـم ٠ وهكـذا بالنسبـة لباقى النسب لمختلف القطاعات فى كل من مصـر والسعوديـة ٠

جـــدول رقـــم (٣)

تطور هيكل العمالـة حسب القطاعات الاقتصاديـــــــة

فى مصر والسعودية خلال السنـــوات ٧٦ ـ ١٩٨٠

السنـــة	مصـــــــر (١) (٪)						السعوديـــــــة (٪)					
	الزراعـة	الصناعة	البترول والكهرباء	التشييد	اجمالى الخدمات	الجملـة	الزراعة	الصناعة	البترول والكهرباء	التشييد	اجمالى الخدمات	الجملـة
(٢) ١٩٧٦	٤٢ر٢	١٢ر٢	٠ر٧	٥ر٠	٣٩ر٩	١٠٠ر٠	٢٨ر٠	٣ر١	٤ر٢	٢٠ر٦	٤٤ر١	١٠٠ر٠
١٩٧٧	٤١ر٥	١٢ر٤	٠ر٧	٤ر٦	٤٠ر٨	١٠٠ر٠	—	—	—	—	—	—
١٩٧٨	٤٠ر٠	١٢ر٤	٠ر٧	٥ر٢	٤١ر٧	١٠٠ر٠	—	—	—	—	—	—
١٩٧٩	٣٨ر٥	١٢ر٣	٠ر٧	٥ر٨	٤٢ر٧	١٠٠ر٠	—	—	—	—	—	—
(٣) ١٩٨٠	٣٦ر٦	١٢ر٥	٠ر٧	٥ر٩	٤٤ر٣	١٠٠ر٠	٢٤ر٢	٤ر٥	٢ر٧	١٣ر٤	٥٥ر٢	١٠٠ر٠

المصدر : (١) تم حساب النسب المئويـة من الارقام المطلقـة الواردة بصفحة ٢٦٢ من الكتاب الاحصائى السنـــــــوى الجهاز المركزى للتعبئـة العامـة والاحصـاء · مرجع سابق ذكـــره ·

(٢) وزارة التخطيط · خطـة التنميـة الثانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ · مرجع سبق ذكره · ص ١١٤ (البيان عن عام ١٩٧٥)

(٣) وزارة التخطيط · خطة التنميـة الثالثة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ · مرجع سبق ذكره · ص ٩٩ ·

وعموما يمكن من هذا الجدول تأكيد ما سبق أن استنتج من الجدول السابق له من أن التغير فى الهيكل الاقتصادى سوف يترتب عليه بالضرورة — ليس فقط — تغيرا فى توزيع العاملين المطلق والنسبى على القطاعات الاقتصادية المختلفة ولكنه ايضا يجب أن يصاحب بتغير ملموس فى نوعية ومستويات وتخصصات العاملين اللازمين لتحقيق الاهداف المرجوة من هذا التغير الهيكلى ، وما يمكن أن نؤكده من أن انخفاض الاهمية النسبية بالقطاعات التقليدية والصحوب بارتفاع اهمية القطاعات الحديثة سوف يتطلب حتما مزيدا من العمالة ذات المستويات التعليمية المرتفعة بصفة عامة ومن الجامعيين بصفة خاصة .

كما يجب التنويه هنا الى أن تطوير الهيكل الاقتصادى يتطلب حتمية تطوير هيكل تخصصات خريجى الجامعات ومن ثم يساعد فى تحديد سياسات القبول وعدد المقبولين فى الكليات المختلفة ومدى التوسع المطلوب فى بعضها دون الاخر وهو أمر يجب مراعاته تماما لكى نؤكد مرة اخرى حتمية ارتباط سياسات وادارة التعليم الجامعى بسياسات وادارة الاقتصاد القومى ككل .

(٢) الدراسة التطبيقية لمؤشرات قطاع التعليم الجامعى :

بعد أن استعرض الباحث مجموعة المؤشرات العامة التى ترتبط بمعلمات قومية والتى يمكن بتحليلها وتتبعها التاريخى ان نحدد مدى كفاءة تخطيط وادارة وتنظيم التعليم الجامعى بصفة عامة ، فان الباحث سوف يحاول — فى الفقرة التالية — التركيز على بعض مؤشرات قطاع التعليم الجامعى والتى يمكن التعبير عنها رقميا ومتاح لحسابها البيانات فى كل من جامعات مصر والسعودية وذلك على النحو التالى :—

١/٢ نسبة اعداد الطلبة الى اعداد اعضاء هيئة التدريس على مستوى الجامعة وعلاقتها بمتوسط تكلفة الطالب الجامعى :

يتبين من الجدولين التاليين (٤ ، ٥) نسبة اجمالى اعداد

الطلاب المقيدين فى كل جامعة من جامعات مصر والسعودية الى اجمالى أعضاء هيئة التدريس خلال الفترة من ٧٦ - ١٩٨٠ وبتحليل هذين الجدولين تتضح مجموعة من الحقائق يوجزها الباحث فيما يلى :-

١ - أن المقارنة العامة بين الجدولين تؤكد حقيقة معارضة بأن النسبة المذكورة على مستوى مختلف جامعات مصر تفوق بكثير نظيرتها على مستوى جامعات السعودية فى جميع السنوات محل الدراسة وهذا ما يمكن أن يرجع الى اختلاف اسلوب الدراسة فى جامعات القطرين كما وأنه يمكن أن يؤثر على مستوى كفاءة العملية التعليمية فى مصر بالنسبة لما هو قائم فى السعودية حيث يتضح أن المتوسط العام لعدد الطلبة الى كل عضو هيئة تدريس على مستوى جامعات مصر قد وصل الى ٥٥ طالبا لكل عضو هيئة تدريس عام ١٩٧٨ مقابل ١٢ فقط فى نفس السنة على مستوى جامعات المملكة العربية السعودية .

فاذا ما تطرقنا الى المقارنات الدولية فى هذا المجال نجد أن المؤشرات المماثلة المتاحة عن كثير من دول العالم عن عام ١٩٧٠ والتى قام الباحث بحساب نسبة عدد الطلبة الى أعضاء هيئات التدريس الخاصة بها قد بلغت ١٨ فى جامعات فرنسا ٢٨ فى ايطاليا ، ١٤ فى المملكة المتحدة [1] . ويؤكد الباحث أنه قد تمت تطورات ايجابية على انشطة التعليم الجامعى فى معظم بلدان العالم خاصة دول أمريكا اللاتينية واوروبا والاتحاد السوفيتى وامريكا الشمالية ويمكن التدليل على ذلك بالمؤشرات الواردة فى الجدول رقم (٦) .

---

(1) UNESCO , Higher Education : International Trends 1960 - 1970, Op. cit, pp. 212 - 218.

جـــدول رقـــم (٤)

نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب داخل جامعـــات جمهورية مصر العربية خلال الفـــترة ٧٦ ـ ١٩٨٠ م

المؤسسات التعليمية	١٩٧٦	١٩٧٧	(١) ١٩٧٨	١٩٧٩	(٢) ١٩٨٠
جامعة القاهرة	—	—	٤٧	—	٤٠
جامعة الاسكندرية	—	—	٦٣	—	٥٤
جامعة عين شمس	—	—	٦٠	—	٥٦
جامعة اسيوط	—	—	٥٤	—	٤٨
جامعة طنطا	—	—	٨١	—	٦٤
جامعة المنصورة	—	—	٨٨	—	٧٠
جامعة الزقازيق	—	—	٩٥	—	٨٢
جامعة المنيا	—	—	٨١	—	٦٠
جامعة المنوفية	—	—	٨٥	—	٦٤
جامعة قناة السويس	—	—	٦٢	—	٥٦
جامعة حلوان	—	—	٣١	—	٢٩
جامعة الازهر	—	—	٣٧	—	٤٩
المتوسط العام	—	—	٥٥	—	٥١

المصادر (١) وزارة التعليم العالي . التعليم الجامعي والعالي في جمهورية مصر العربية. (القاهرة : الادارة العامة للتخطيط والمتابعة والاحصاء ، ١٩٧٩) . ص ٩ .

(٢) وزارة التعليم العالي . التعليم الجامعي والعالي في جمهورية مصر العربية. (القاهرة : الادارة العامة للتخطيط والمتابعة والاحصاء ، ١٩٨١) . ص ٣ .

قام الباحث بحساب النسب المبينة في الجدول اعـــلاه وذلك من خلال الاستعانة بالارقام المطلقة لاعضاء هيئـــة التدريس والطلاب والواردة في المصدر السابق .

جـــدول رقم (٥)

نسبة اعضاء هيئـة التدريس الى الطلاب داخل جامعات المملكـــــــة

خـــــلال الفـــترة ٧٥ ـ ١٩٨٠ م

السنـــــة	جامعـــــة الريـــاض	الجامعـــة الاسلاميـة	جامعـــة البتـرولـــ	جامعـــة الملـــك عبدالعزيز	جامعـــة الامـــام محمـــد بن سعـــود	جامعـــة الملـــك فيصـــل	كليـــات البنـات	المتوسـط العـــام
١٩٧٦/٧٥	١٠	١٢	٨	١٨	١٧	٦	٦	١٢
١٩٧٧/٧٦	٩	٧	٧	١٩	١٤	٤	٥	١٢
١٩٧٨/٧٧	٩	٨	٦	١٩	١٣	٣	٥	١٢
١٩٧٩/٧٨	١٠	١٠	٦	١٦	١٣	٣	٥	١١
١٩٨٠/٧٩	١٠	١٠	٥	١٦	١٢	٣	٦	١٠

جـــدول رقـــــم (٦)

نسبة اعضاء هيئـة التدريس الى الطلبة على مستوى مختلـف دول العالـم للسنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٥، ١٩٧٧ فـي مرحلـــة التعلـــيم الجامعـي

مجموع الدول	السنة	عدد الطلبة المسجلين (بالالف)	عدد اعضاء هيئة التدريس (بالالف)	نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلبة
العالـــم	١٩٧٠	١٩٠٥٦	٢٠٥٨	١٤ر١
	١٩٧٥	٣٩٠١٨	٢٧٧٢	١٤ر١
	١٩٧٧	٤٢٠٣٦	٣٠٤٤	١٣ر٨
الدول المتقدمـة	١٩٧٠	٢١١٤٠	١٥٣٥	١٣ر٧
	١٩٧٥	٢٧٢٠٦	١٩٥٥	١٣ر٩
	١٩٧٧	٢٨٣٨٣	٢٠٧٩	١٣ر٧
الدول الناميـــة (غير العربيـــة)	١٩٧٠	٧٩١٦	٥١٩	١٥ر٣
	١٩٧٥	١١٨١٢	٨١٧	١٤ر٥
	١٩٧٧	١٦٣٥٣	٩٦٥	١٤ر٢
الـــدول العربيـــة	١٩٧٠	٤٤٣	٢٥	١٧ر٧
	١٩٧٥	٨٦١	٤٥	١٩ر١
	١٩٧٧	١٠٤٣	٥٣	١٩ر٧

Source : UNESCO, Statistics on science And Technology, statistical year book, (PARIS : The UNESCO press, 1980).

يتبين من الجدول اعلاه ان هناك تطورا مؤكدا - ايجابيا وسلبيا - على مستوى مختلف مجموعات الدول فى نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلبة المسجلين حيث نجد أن هذا التطور قد أخذ أحد الاتجاهين المتضادين التاليين :-

أ - الاتجاه الايجابى نحو تخفيض النسبة وتحسينها :

يقول أحد الباحثين أن ارتفاع نسبة الطلبة الى اعضاء الهيئة التدريسية يعنى عدم التكافؤ الامر الذى يتطلب ضرورة خفضها تحقيقا لمستوى التوازن المطلوب ووصولا الى تنمية المهارات الاكاديمية لدى الطالب فى حقل تخصص معين (١) . ومما يجدر اليه الذكر فى هذا الصدد أن هذا الاتجاه قد انتهجته مجموعة دول العالم ، ومجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية (غير العربية) حيث تبين المؤشرات المبنية فى الجدول اعلاه أن هناك تخفيضا ملحوظا وتحسينا تدريجيا فى نسبة أعضاء هيئة التدريس الى الطلبة خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٧ فبينما بلغت هذه النسبة ١ر١٤ ، ٧ر١٣ ، ٣ر١٥ عام ١٩٧٠ نجد أن نظائرها قد وصلت الى ٨ر١٣ ، ٧ر١٣ ، ٢ر١٤ عام ١٩٧٧ على مستوى مجموعات الدول المشار اليها بنفس الترتيب السابق .

ب - الاتجاه السلبى نحو ارتفاع النسبة وتفاقمها :

وهو الاتجاه الذى ينطبق على وضع مجموعة الدول العربية اذ نجد أن المتوسط العام لاعداد الطلبة المسجلين الى كل عضو هيئة تدريس على مستوى جامعات الدول العربية فى حالة ارتفاع تدريجى مستمر فينما نجد أن هذه النسبة قد بلغت ٧ر١٧ عام ١٩٧٠ نجد أن مثيلاتها قد ارتفعت الى ١ر١٩ عام ١٩٧٥ ، ٧ر١٩ عام ١٩٧٧ وهى علامة غير صحية نظرا لمردودها السلبى المؤثر على العملية التدريسية ويرجع

---

(1) Brown , L.W. Thornton, J.R. And James, W. College Teaching Respectives And guidleies, (N.Y : MCRAW - HILL book co, 1963) p. 17.

الباحث الاسباب الدافعة فى استمرارية ارتفاع هذه النسبة وتفاقمها الى أن معدل التطور والنمو فى اعداد الطلبة المسجلين فى مرحلة التعليم الجامعى فى الدول العربية تفوق نظيرتها الخاصة بأعضاء هيئة التدريس وهو ما نلحظه بجلاء من الارقام المطلقة لاعداد الطلبة المسجلين التى ارتفعت من ٤٤٣ ألف طالب عام ١٩٧٠ الى ٨٦١ ألف طالب عام ١٩٧٥ بمعدل نمو بلغ (٩٤٫٣ ٪) ثم ارتفعت مرة اخرى الى ١٠٤٣ الف طالب عام ١٩٧٧ بمعدل نمو بلغ (٢١٫١٪) عن عام ١٩٧٥ فى الوقت الذى نجد فيه أن ارتفاع اعداد ومعدلات النمو الخاصة باعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية خلال سنوات المقارنة لا تتناسب مع التغيرات التى طرأت على هذه المؤشرات الخاصة بالطلبة المقيدين حيث نجد أن اعداد أعضاء هيئة التدريس قد زادت من ٢٥ الف الى ٤٥ الف بمعدل نمو وصل الى (٨٠ ٪) ثم ارتفع هذا العدد مرة اخرى وبلغ ٥٣ الف عضو هيئة تدريس بزيادة قدرت بـ (١٧٫٧٪) عن مثيله عام ١٩٧٥ .

ومن المقارنات السابقة يتضح أنه من حيث نسبة عدد الطلبة المقيدين الى اعضاء هيئة التدريس فان جامعات المملكة العربية السعودية اقرب الى الوضع فى الدول المتقدمة بخلاف الحال فى جمهورية مصر العربية بافتراض ثبات العوامل المؤثرة على هذه النسبة مثل اسلوب الدراسة وهيكل التخصصات والامكانات المالية المخصصة للتعليم الجامعى فى ميزانية الدولة ..... الخ .

٢ — تتبع التطور التاريخى لهذا المؤشر يتضح أنه قد انخفض انخفاضا ملحوظا على مستوى الجامعات المصرية بصفة عامة بين عامى ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ من ٥٥ الى ٥١ على التوالى . واذا ما تطرقنا الى مستوى كل جامعة نجد انها قد انخفضت فى نفس الفترة من ٤٧ الى ٤٠ وفى جامعة طنطا من ٨١ الى ٦٤ وفى جامعة قناة السويس من ٦٢ الى ٥٦ فى حين ارتفعت فقط فى جامعة الازهر من ٣٧ الى ٤٩ وذلك نتيجة طبيعية للتوسع الكبير المفاجئ فى عديد من الكليات الحديثة بهذه الجامعة خلال تلك الفترة دون ما اعداد مسبق دقيق لاعضاء هيئة التدريس اللازمة .

أما فيما يتعلق بالوضع فى السعودية فان التغير فى ذلك المؤشر مع الزمن قد طرأ عليه تحسن طفيف نظرا لانه كان فى سنة الاساس منخفضا وقريبا من نظائره فى الجامعات الاوربية حيث نجد على مستوى التعليم العالى أنه قد انخفض من ١٢ طالبا لكل عضو هيئة تدريس عام ١٩٧٦ الى ١٠ عام ١٩٨٠ ويمكن ملاحظة نفس الاتجاه على مختلف مستويات جامعات المملكة باختلافات طفيفة فى الاتجاه العام من جامعة لاخرى ٠٠ وهذا ما يؤكد أن هناك حدودا دنيا من الاسس الادارية والتنظيمية المراعاة فى تحديد العلاقة — أو المؤشر — موضع الدراسة على مستوى التعليم الجامعى فى الدولتين مع وجوب الاشارة الى أن الوضع فى مصر يحتاج الى مزيد من الجهد فى محاولة لخفض هذه المؤشرات بصورة تدريجية وخاصة أن نسبة عالية من اعضاء هيئة التدريس فى معظم الجامعات المصرية معارة الى جامعات الدول الشقيقة والمنظمات الدولية وهو ما يجعل المؤشرات الفعلية لنسبة الطلبة المقيدين لاعضاء هيئة التدريس اعلى مما هو وارد بالجدول رقم (٤) وما لذلك من آثار يجب تفاديها فى المستقبل القريب ٠

ولعلنا نتساءل عن نوعية التأثيرات أو ردود الفعل العكسية التى قد تترتب على ارتفاع أو انخفاض نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب؟

يرى الباحث أن ارتفاع أو انخفاض هذه النسبة له اثر ذو جانبين :

الجانب الاول :

يتعلق بمستوى كفاءة العملية التعليمية باعتبار ان كل زيادة فى اعضاء هيئة التدريس بالنسبة للطلاب من شأنها ان تساعد على الارتفاع بالمستوى العلمى للطلاب نظرا لانخفاض حجم الاعباء والمسئوليات (عدد ساعات التدريس — امكانية تخصيص فترة اطول للنقاش والحوار — تصحيح الامتحانات الدورية والنهائية — تقويم اداء الطلاب والبرامج التعليمية) التى تقع على عاتق عضو هيئة التدريس ٠

ويمكن التدليل على صحة وسداد ما ذهب اليه الباحث ما اثبتته احدى الدراسات العملية فى هذا المجال من أن انخفاض نسبة التلاميذ للمعلم الواحد قد أدى الى رفع كفاءة التعليم والعكس صحيح . (١)

الجانب الثانى :

يتعلق بحجم الانفاق الدورى على مستوى المرحلة التعليمية المتأثرة بارتفاع او انخفاض هذه النسبة . اذ تفترض الدراسة ان هناك علاقة متحركة — طردية — بين نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب من ناحية وتكلفة الانفاق الناتجه عن تأرجح هذه النسبة بين الارتفاع والانخفاض من ناحية أخرى .

ولقد قام الباحث بالتثبت من صحة او عدم صحة هذا الافتراض من خلال التمثيل بالعلاقة بين هذين المتغيرين داخل احدى جامعات المملكة — جامعة الملك عبد العزيز — كنموذج من النماذج التى يمكن الاسترشاد بها فى تدعيم هذه العلاقة وذلك على النحو التالى بالجدول رقم (٧) .

---

(١) د . محمد سيف الدين فهمى . التخطيط التعليمى . (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٥) . ص ١٦٥ — ١٦٦ .

جـــدول رقـــم (٧)

العلاقة بين نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطـــلاب وتكلفـــة الطالـــب

السنـــة	(١) نسبة اعضاء هيئـة التدريـس الى الطـلاب	(٢) تكلفة الطالـب (بالالف ريال سعـودى)	(٣) معدل النمو السنوى لتكلفة الطالـب
١٩٧٦/٧٥	١٨	١٨ر٠	٠٠ر٠
١٩٧٧/٧٦	١٩	١٤ر٤	- ٢٠ ٪
١٩٧٨/٧٧	١٩	١٤ر٥	- ٧ر٠ ٪
١٩٧٩/٧٨	١٦	٢٨ر٦	+ ٩٧ر٢٪
١٩٨٠/٧٩	١٦	٣٠ر١	+ ٢ر٥ ٪

(١) قام الباحث بحساب هذه النسب بالجدول السابق عرضة رقم (٥)

(٢) قام الباحث باستخراج متوسط تكلفة الطالب من خلال تطبيق المعادلـــة

$$م\ ت = \frac{محـ\ ب\ ١ + محـ\ ب\ ٢ + محـ\ ب\ ٣}{محـ\ ط}$$

حيث م ت ترمز الى متوسط تكلفة الطالـــب .

، ب ترمز الى ابواب للانفاق الجارى ١ ، ٢ ، ٣

، ط ترمز الى جملة عدد الطلبة المسجلـــين .

(٣) تم حساب معدل النمو السنوى لتكلفة الطالب من خلال تطبيق المعادلـــة

$$\frac{ن_{.} - ن_{١}}{ن_{.}}$$ حيث ن ١ تمثل تكلفة الطالب فى السنة الحالية ، $ن_{.}$ تمثل تكلفة الطالب فى السنة السابقـــة .

(٤) لم يتح للباحث بيانات مناظرة عن الجامعـات المصريـة .

يتضح من تحليل الجدول السابق رقم (٧) ما يلى :-

١ - ان زيادة عدد الطلاب لعضو هيئة التدريس الواحد بجامعة الملك عبد العزيز خلال السنتين الدراسيتين ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ (من ١٨ الى ١٩ طالب) - أى بواقع طالب واحد - قد أدى الى تخفيض حجم الانفاق الجارى الامر الذى انعكس اثره بدوره على انخفاض تكلفة الطالب بنسبة ٢٠ ٪ ، ٧ر ٪ فى السنتين ٧٧ ، ١٩٧٨ عن مثيلاتها فى الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ على التوالى .

٢ - ان خفض نصيب عضو هيئة التدريس من الطلاب (من ١٩ الى ١٦ طالب) - أى بواقع ٣ طلاب - ينتج عنه زيادة فى حجم الانفاق الجارى ، ومن ثم زيادة مناظره فى تكلفة الطالب بنسبة بلغت ٢ر٩٧ ٪ ، ٢ر٥ ٪ فى السنتين ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ عن تكلفته فى الاعوام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ طبقا للترتيب السابق . ويرجع الباحث التفاوت فى تكلفة الطالب خلال السنتين ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ - على الرغم من تساوى نسبة أعضاء هيئة التدريس الى الطلاب - الى الزيادة التى طرأت على سلم الرواتب والاجور الخاصة بالعاملين فى الجامعة طبقا لما جاء باللائحة المعتمدة من المجلس الاعلى للجامعة فى اجتماعه التاسع والعشرين بموجب القرار رقم ٣ لعام ١٤٠٠ هـ .

ومن الطبيعى أن هذه العلاقة بين تكلفة الطالب ونسبة الطلبة المقيدين الى اعضاء هيئة التدريس وكذلك مستوى العملية التعليمية علاقة موجودة بأشكال مختلفة الا أن اتجاهها العام مؤكد فى جميع الجامعات .

ولما كانت النسبة أو المؤشر موضع الدراسة يمكن تعطى دلائل مضللة حيث انها عولجت على مستوى الجامعة ككل وذلك نظرا لتباين التخصصات من جامعة لاخرى وما يجب أن يقابله تباين فى النسب ، ولذلك يفضل الباحث أن يتم التحليل السابق على مستوى كل كلية وهو الامر الذى اتبعه الباحث فى الفقرة التالية من هذه الدراسة مصحوبة بتحليل هيكل الطلبة المقيدين على مستوى الكلية (التخصص) .

٢/٢ نسبة اعداد الطلبة الى اعداد اعضاء هيئة التدريس على مستوى الكليات المتخصصة ، وهيكل الطلبة المقيدين على نفس المستوى :

توضح الجداول الاربعة التالية ارقام (٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١) نسبة الطلبة المقيدين الى اعضاء هيئة التدريس وتوزيع هؤلاء الطلبة المطلق والنسبى على الكليات المتخصصة فى جامعتين مختارتين فى كل من مصر والسعودية حيث تم اختيار جامعة القاهرة وجامعة الاسكندرية ممثلين للجامعات المصرية فى حين تم انتقاء جامعة الرياض وجامعة الملك عبد العزيز ممثلين للجامعات السعودية ويرجع الباحث هذا الاختيار الى الاسباب التالية :ـ

١ ـ تعتبر جامعات القاهرة والاسكندرية (فى مصر) ، وجامعات الرياض والملك عبد العزيز (فى السعودية) من اكبر الجامعات قيدا لعدد الطلبة المسجلين ، واعضاء هيئة التدريس ـ المتغيرين محل البحث فى هذه الفقرة بمقارنتهما ـ بنظائرهما من الجامعات الاخرى التابعة لقطاع التعليم الجامعى المصرى والسعودى طبقا لهذا المعيار ويمكن التدليل على ذلك بالارقام المطلقة الخاصة بأعداد الطلبة المسجلين واعداد اعضاء هيئة التدريس بالجامعات محل الدراسة وفقا لاخر احصاء (١٩٨٠) والتى بلغت (٩٦١٢٤ ، ٧٧٥١٩ طالبا)، (٧٢٥٣ ، ٣١١٥ عضو هيئة تدريس) بجامعتى القاهرة والاسكندرية على التوالى[1] مقابل (١٣١٢٤ ، ١٩٢٨٧ طالبا ، (١٣٢١ ، ١٢٠٦ عضو هيئة تدريس) بجامعتى الرياض ، والملك عبد العزيز بالترتيب السابق [2] .

٢ ـ تعد جامعات القاهرة والاسكندرية (فى مصر) وجامعات الرياض والملك عبد العزيز (فى السعودية) من اضخم الجامعات عددا للكليات

---

(١) وزارة التعليم العالى . التعليم الجامعى والعالى فى ج . م . ع مرجع سابق ذكره . ص ٣ ، ص ٤ ، ص ٧

(٢) وزارة التعليم العالى . تطور التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية خلال ١٣٩٠ هـ ـ ١٤٠٠ هـ . مرجع سبق ذكره . ص ١٠٠ ، ص ١٠٥ ، ص ١٨٣ ، ص ٢٨٧ .

التابعة لها واكثرها تنوع وشمولا للتخصصات المختلفة بمقارنتها ببدائلها على مستوى الجامعات الاخرى بمصر والسعودية. فلقد بلغت عدد الكليات (١٩ ، ١٢ كلية) [١] بجامعتى القاهرة والاسكندرية مقابل (١٢ ، ١١ كلية) [٢] بجامعتى الرياض والملك عبدالعزيز على التوالى .

٣ ـ حرص الباحث على مراعاة عنصر التمثيل الجغرافى فى عملية انتقاء الجامعات داخل الدولتين محل الدراسة .

٤ ـ تعتبر الجامعات الاربعة المختارة (القاهرة ، والاسكندرية ، والرياض والملك عبدالعزيز) من اقدم الجامعات المصرية والسعودية حيث تم انشاؤها (سنة ١٩٠٨ ، سنة ١٩٤٢ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٧ ميلادية) وفقا للترتيب السابق وهو مؤشر يعطى ايحاء وانطباع نسبيا على توفر الانتظام والاستقرار للانشطة والعمليات التعليمية الممارسة داخل هذه الجامعات .

---

(١) وزارة التعليم العالى . التعليم الجامعى والعالى فى ج . م . ع مرجع سابق ذكره . ص ٣ ، ص ٤ ، ص ٧

(٢) وزارة التعليم العالى . تطور التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية خلال ١٣٩٠ هـ ـ ١٤٠٠ هـ . مرجع سبق ذكره . ص ١٠٠ ، ص ١٠٥ ، ص ١٨٣ ، ص ٢٨٧ .

جـــدول رقـــــــم (٨)

توزيع عدد الطلاب المقيدين ونسبتهم لاعضاء هيئة التدريس حسب الكليات فى جامعة القاهرة فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٨٠

الكليـــــات	١٩٧٨ (١)			١٩٨٠ (٢)		
	الطلبة المقيدون		نسبة اعضاء هيئة التدريس	الطلبة المقيدون		نسبة اعضاء هيئة التدريس
	عـــدد	%		عدد	%	
الاداب	١٠٨٥٦	١٢ر٠	٩٨	٦٩٢٩	٧ر٢	٥٦
الحقـــوق	١٣٩٩٧	١٥ر٤	٢٤١	١٤٤٦٩	١٥ر١	٢٢٦
الاقتصاد والعلوم السياسيـــة	٢٤٥٢	٢ر٧	٤٧	١٤٠٧	١ر٥	٢٤
التجـــارة	١٨١٦٢	٢٠ر١	٤٥٤	٢١٢٤٧	٢٢ر٢	٤١٧
العلـــوم	٢٧٠١	٣ر٠	١٠	٣٦٩٦	٣ر٩	١١
الطـــب	٩٦١٤	١٠ر٦	٢٠	٨١١٩	٨ر٥	١٤
طب الاسنـــان	٢٣٠٥	٢ر٥	٣٠	١٩٢٣	٢ر٠	٢٣
الصيدلـــة	٢٤٧٥	٢ر٧	٢٧	٢٦٤٤	٢ر٨	٢٥
التمريـــض	٢٩٧	٠ر٣	٤٢	٢٣٧	٠ر٢	٤٧
العلاج الطبيعى	٦٤٥	٠ر٧	٢٧	٤١٦	٠ر٤	١٨
الهندســـة	٨٥٧٤	٩ر٤	٣١	٧٩١٤	٨ر٣	٢٢
الزراعة بالقاهرة	٤٦١٩	٥ر١	٢١	٤٠٣٢	٤ر٢	١٥
الزراعة بالفيـــوم	٣٠٢	٠ر٣	٥٠	٧٧١	٠ر٨	١٩
الطب البيطرى	٢٤٧٧	٢ر٧	٢٧	٢٧٥٣	٢ر٩	١٧
دار العلـــوم	٤٧٦٥	٥ر٢	١٠٤	٨١٧٨	٨ر٥	١٤٩
الاعـــلام	١٦٤٢	١ر٨	٩٧	٩٨١	١ر٠	٦١
الاثـــار	١٤٥٤	١ر٦	٩١	١١٢٥	١ر٢	٥٦
تربية الفيـــوم	١٢٣٤	١ر٤	١٥٤	٢٢٢٩	٢ر٣	١٥٩
تجارة بنى سويف	٢٢١٠	٢ر٥	٥٥٣	٣٨٤٢	٤ر٠	٩٦١
الجملـــة	٩٠٧٨١	١٠٠ر٠	٤٧	٩٥٩٤٥	١٠٠ر٠	٤٠

المصدر : (١) قام الباحث بأعداد هذا البيان من الكتاب الاحصائى الخاص بالتعليم الجامعى والعالى فى جمهوريـــة مصر العربيـــة ١٩٧٨ ــ ص ١

(٢) قام الباحث باعداد هذا البيان من الكتاب الاحصائى الخاص بالتعليم الجامعى والعالى فى جمهورية مصر العربية ١٩٨١ ص ١٣

جدول رقم (٩)

توزيع عدد الطلاب المقيدين ونسبتهم لاعضاء هيئة التدريس حسب الكليات فى جامعة الاسكندرية فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٨٠

الكليات	١٩٧٨ (١)			١٩٨٠ (٢)		
	الطلبة المقيدون		نسبة اعضاء هيئة التدريس	الطلبة المقيدون		نسبة اعضاء هيئة التدريس
	عدد	%		عدد	%	
الاداب	١٢٦٠٠	١٦,٦	١٢٥	١٣١٣٥	١٧,٠	١١٧
الحقوق	٨٩٣٧	١١,٧	٢١٨	١٢٠٤٣	١٥,٥	٢٦٨
التجارة	١٧٧٢٠	٢٣,٣	٥٧٢	١٦٨٤٦	٢١,٧	٤٣٢
العلوم	٣٠٩٧	٤,١	١٧	٣٨٤٨	٥,٠	١٩
الطب	٧٣٣٤	٩,٦	٢٧	٦٤١٧	٨,٣	٢٢
طب الاسنان	١٥١٦	٢,٠	٣٧	١٣٣٨	١,٧	٢١
الصيدلة	٢١٣٩	٢,٨	٢٥	١٦٣٦	٢,١	١٩
التمريض	٦٨١	٠,٩	٣٦	٦٤٧	٠,٨	٢٨
الهندسة	١٠٠٠٥	١٣,١	٤٦	٨٨١٥	١١,٤	٣٧
الزراعة	٧٥٠٤	٩,٩	٣٦	٦٩٦٠	٩,٠	٢٦
الطب البيطرى	٢٨٩	٠,٤	٥٨	٤٩٥	٠,٦	٣٥
التربية	٤٢٦٣	٥,٦	٣٢٨	٥٣٣٩	٦,٩	١٤١
الجملة	٧٦٠٨٥	١٠٠,٠	٦٣	٧٧٥١٩	١٠٠,٠	٥٤

(١) ، (٢) نفس مصادر الجدول السابق ص ٥ ، ص ١٤ من المصدرين السابقين على التوالى .

جدول رقـــــم (١٠)

توزيع عدد الطلاب المقيدين ونسبتهم لاعضاء هيئة التدريس حسب الكليات

في جامعة الرياض في الفترة من ٧٦ - ١٩٨٠

الكلية	١٩٧٦			١٩٧٧			١٩٧٨			١٩٧٩			١٩٨٠		
	الطلبة المقيدون		نسبة اعضاء هيئة التدريس	الطلبة المقيدون		نسبة اعضاء هيئة التدريس	الطلبة المقيدون		نسبة اعضاء هيئة التدريس	الطلبة المقيدون		نسبة اعضاء هيئة التدريس	الطلبة المقيدون		نسبة اعضاء هيئة التدريس
	عدد	٪		عدد	٪		عدد	٪		عدد	٪		عدد	٪	
الاداب	١٨٢٣	٢٣٫٤	١٤	١٨٥١	٢٢٫٧	١٢	٢٦٨٤	٢٥٫٦	١٤	٣٩٠٣	٣٠٫٦	١٦	٣٧٥٦	٢٨٫٦	١٣
العلوم	٤١٤	٥٫٣	٣	٤٨٤	٦٫٠	٣	٧١٢	٦٫٨	٤	٨٧٦	٦٫٨	٣	١١٠٣	٨٫٤	٤
الصيدلة	٣٥١	٤٫٥	٧	٢٦٥	٣٫٢	٥	٣٣٨	٣٫٢	٦	٣٣٣	٢٫٦	٥	٢٧٤	١٫٢	٥
العلوم الاداريه	٢١٧٣	٢٧٫٨	٣٧	٢١٩٩	٢٧٫٠	٢٧	٢٧٤٣	٢٦٫١	٣٠	٢٧٨٧	٢١٫٨	٢٨	٢٤٥٤	١٨٫٧	٢٥
الزراعة	٥٥١	٧٫١	٦	٧٥٠	٩٫٢	٨	٦٨٥	٦٫٥	٦	٧٧٨	٦٫١	٦	٨١٥	٦٫٢	٦
التربية	١٣٦١	١٧٫٤	١٢	١١٤٢	١٤٫٠	١٠	١٣٥١	١٢٫٨	١٠	١٦٤٢	١٢٫٨	١٤	٢٠٢٥	١٥٫٤	١٦
الهندسة	٨٠٠	١٠٫٢	٥	١١٢٧	١٣٫٨	٨	١٠٥٦	١٠٫١	٧	١٢٨٠	١٠٫٠	٨	١٣٣١	١٠٫٢	٨
الطب	٣٣٤	٤٫٣	٥	٤٢١	٢٫٥	٥	٥٥٣	٥٫٣	٤	٦٤١	٥٫٠	٥	٦٣٤	٤٫٨	٦
طب الاسنان	-	-	-	١٩	٠٫٢	١٩	٣٢	٠٫٣	٤	٥٦	٠٫٤	١١	٩٦	٠٫٧	٩
العلوم الطبية المساعدة	-	-	-	١٢	٠٫١	٦	١٦	٠٫٢	٣	٢٦	٠٫٢	٧	٤٣	٠٫٣	٦
التربية بأبها	-	-	-	٤٩	٠٫٦	٤	٨٨	٠٫٨	٣	٢٠٦	١٫٦	٦	٣٣٦	٢٫٦	٨
لغة عربية	-	-	-	-	-	-	٢٤٢	٢٫٣	١٧	٢٦٨	٢٫١	١	٢٥٧	٢٫٠	١٤
الجملة	٧٨٠٧	١٠٠٫٠	١٠	٨١٣٩	١٠٠٫٠	٩	١٠٥٠٠	١٠٠٫٠	٩	١٢٧٩٦	١٠٠٫٠	١٠	١٣١٢٤	١٠٠٫٠	١٠

المصدر : قام الباحث باعداد هذا الجدول من الكتاب الاحصائي الخاص بتطور التعليم العالي في المملكة العربية السعودية .

(الرياض : الادارة العامة لتطوير التعليم العالي ، ١٩٨١) ص١٨٣ - ١٨٥ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٨ .

جـــدول رقـــم (١١)

توزيع عدد الطلبة المقيدين ونسبتهم لاعضاء هيئة التدريس حسب الكليـــات في جامعة الملك عبدالعزيز فـي الفـــــترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ م

الكليـــة	١٩٧٦			١٩٧٧			١٩٧٨			١٩٧٩			١٩٨٠		
	الطلبة المقيدون		نسبة اعضاء هيئة التدريس	الطلبة المقيدون		نسبة اعضاء هيئة التدريس	الطلبة المقيدون		نسبة اعضاء هيئة التدريس	الطلبة المقيدون		نسبة اعضاء هيئة التدريس	الطلبة المقيدون		نسبة اعضاء هيئة التدريس
	عدد	%		عدد	%		عدد	%		عدد	%		عدد	%	
الاقتصاد والادارة	٢٧٠٥	٢٧ر١	٣٢	٤٣٩٠	٣١ر٦	٥٢	٦٣٩٠	٣١ر٧	٦١	٥٢٥٩	٢٦ر٩	٤٣	٤٩٨٤	٢٥ر٨	٤٧
الاداب	٤١٦٩	٤١ر٧	٤٦	٤٩٩٨	٣٦ر٠	٦٢	٧٨٩٢	٣٩ر١	٨٢	٧٨٣٤	٤٠ر١	٦٤	٦٢٠٤	٣٢ر٢	٤١
الهندسة	١٩٦	٢ر٠	٢٠	٣٧٥	٢ر٧	٥	١٠٢٣	٥ر١	٩	٨٩١	٤ر٦	٧	١٢٢٠	٦ر٣	٩
الطب	-	-	-	٢٥٢	١ر٨	٥	٣٤٩	١ر٧	٣	٤٨٩	٢ر٥	٤	٦٥٢	٣ر٤	٧
العلوم	٧٤٥	٧ر٥	٧	١١٨٠	٨ر٥	٨	١٦٧٥	٨ر٣	١٤	١٢٩٢	٦ر٦	٩	١٠٨٥	٥ر٦	٨
علوم الارض	-	-	-	-	-	-	٢٠	٠ر١	٠ر٦	١٧١	٠ر٩	٥	٣٣٠	١ر٧	٦
معهد الارصاد	-	-	-	-	-	-	٥	-	٠ر٨	٤١	٠ر٢	٣	٨٥	٠ر٤	٧
علوم البحار الشريعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٢	٠ر٣	٥	٦٤	٠ر٣	٥
والدراسات الاسلامية	٩٥٦	٩ر٦	٩	١٢٣٨	٨ر٩	١٠	١٤٢٨	٧ر١	٦	١٦٦٦	٨ر٥	٦	٢٢٥٢	١١ر٧	٩
التربية بمكة	١٢١٥	١٢ر١	٨	١٤٥٢	١٠ر٥	٩	١٣٣٠	٦ر٦	٨	١٧٠٥	٨ر٧	٨	١٩٣٥	١٠ر١	٩
التربية بالمدينة	-	-	-	-	-	-	٧٠	٠ر٣	٤	١٤٥	٠ر٧	٥	٤٧٦	٢ر٥	١٣
الاجمالـــى	٩٩٨٦	١٠٠ر٠	١٨	١٣٨٨٥	١٠٠ر٠	١٩	٢٠١٨٢	١٠٠ر٠	١٩	١٩٥٥٥	١٠٠ر٠	١٦	١٩٢٨٧	١٠٠ر٠	١٦

المصدر : قام الباحث باعداد هذا الجدول من نفس المصدر السابق ، ص ٢٨٨ - ٢٩٠ ، ص ٣١١ - ٣١٢

وبتحليل هذه الجداول يمكن الخروج لمجموعة الحقائق الرئيسية التالية :

١ ـ أن هناك تفاوتا كبيرا فى المؤشر الخاص بنسبة عدد الطلاب المقيدين الى كل عضو هيئة تدريس باختلاف التخصص او الكلية داخل الجامعة الواحدة وهو امر طبيعى على اساس أن هناك حتمية فى انخفاض هذا المؤشر بالنسبة للكليات العملية وارتفاعه نسبيا فى الكليات النظرية لاختلاف طبيعة واساليب الانشطة التعليمية فى كل منها . وبوجه عام نجد أن هذا الاتجاه محقق بشكل عام على مستوى الجامعات الاربعة المختارة حيث نجد على سبيل المثال أن النسبة تساوى ٩٨ فى كلية الاداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٨ وانخفضت الى ٥٧ عام ١٩٨٠ .

وبالرغم من أن كلية الحقوق وكلية التجارة فى نفس الجامعة وهما كليتان نظريتان مثل كلية الاداب ايضا الا اننا نجد أن المؤشرات المناظره لكلية الحقوق هى ٢٤١ ، ٢٢٦ وتلك الخاصة بكلية التجارة هى ٤٥٤ ، ٤١٧ على التوالى وهو أمر يؤكد عدم وجود خطة تستهدف التوسع المناسب فى اعضاء هيئة التدريس لمواكبة التوسع المناظر فى اعداد الطلبة المقيدين فى تلك الكليات مما يؤثر بالتبعية تأثيرا سلبيا على مستوى الطالب الجامعى فى هذه الكليات . وما يلفت النظر فى هذا الصدد هو أن هذه النسبة قد ارتفعت فى كلية التجارة التابعة لجامعة القاهرة ببنى سويف من ٥٥٣ عام ١٩٧٨ ، الى ٩٦١ عام ١٩٨٠ أى ما يزيد عن ضعف النسبة فى كلية التجارة ـ الام ـ بالقاهرة وهو وضع يجبر على التساؤل عن الجدوى العلمية من انشاء مزيد من الجامعات والكليات الاقليمية التى تفتقر الى اعداد اعضاء هيئات التدريس اللازمة لاداء الانشطة التعليمية بالمستويات المناسبة .

ويمكن القول بأن الوضع فى جامعة الاسكندرية لا يختلف كثيرا عن نظيره فى جامعة القاهرة .

أما فيما يتعلق بالكليات العملية فنجد ان النسب فيها جميعا منخفضه انخفاضا كبيرا وملحوظا بالمقارنة بنظائرها فى الكليات النظرية وهو وضع طبيعى ، كما ان الاتجاه العام هو التحسن فى هذه النسب بالانخفاض خلال الفترة محل الدراسة فى معظم الكليات النظرية منها والعملية مما يترتب عليه بالضرورة تحسن مقابل فى مستوى الطالب والخريج ولكن هذه المعدلات او المؤشرات ما زالت تحتاج الى مزيد من التحسين بأحد الاسلوبين التاليين أو بهما معا :—

أ — الحد من عدد الطلبة المقبولين سنويا وبصفة خاصة فى الكليات التى ترتفع فيها النسب محل الدراسة .

ب — زيادة اعداد اعضاء هيئة التدريس بمعدل يفوق معدل زيادة الطلبة المقيدين .

واذا ما انتقلنا الى الوضع فى جامعتى الرياض والملك عبد العزيز لوجدنا تأكيدا لما وصلنا اليه من حقائق فى التحليل الاجمالى لهذه النسب أو المؤشرات حيث نجد أنه على مستوى الكليات المتناظرة فى كل من مصر والسعودية أن النسب فى جامعات المملكة اقل بكثير من تلك المناظرة فى كليات ج٠م٠ع فعلى سبيل المثال نجد أن النسبة فى كلية الاداب جامعة الرياض وجامعة الملك عبد العزيز عام ١٩٧٨ هى ١٤ ، ٨٢ على التوالى مقابل ٩٨ فى اداب القاهرة ، ١٢٥ فى اداب الاسكندرية فى نفس العام وكمثال اخر فان النسبة فى طب جامعة الرياض وجامعة الملك عبد العزيز عام ١٩٨٠ قد بلغتا ٦ ، ٧ على التوالى مقابل ١٤ فى طب القاهرة ، ٢٢ فى طب الاسكندرية فى نفس العام الامر الذى يؤكد أن اقتصاديات التعليم الجامعى مهملة فى الدولتين محل الدراسة فى حدود ما ومتمثلة فى نسب غير مدروسة بين اعضاء هيئة التدريس والطلبة مما يثبت صحة الفرض الثالث من فروض هذه الدراسة .

وانطلاقا من هذه النتيجة الجزئية الهامة يؤكد الباحث على ضرورة مراعاة العلاقة بين نسبة اعداد الطلبة المقيدين الى اعضاء هيئة التدريس ليس فقط على مستوى الجامعة ولكن بالتحديد على مستوى الكلية وعلى أن تكون هناك فروقا واضحة بالنسبة لهذا المؤشر فيما بين الكليات النظرية وتلك العملية وعلى أن يؤخذ فى الاعتبار التحسين التدريجى فى هذا المؤشر اخذين فى الاعتبار التكلفة المترتبة على ذلك من ناحية وكفاءة العملية التعليمية من ناحية اخرى وما يمكن أن تؤثره هذه العلاقة على تطوير سياسات القبول فى الجامعات لضمان مستويات عالية للخريجين من التخصصات المختلفة فى حدود الموارد المادية والبشرية المتاحة ، وهو أمر يرتبط ارتباطا وطيدا بمراحل تخطيط وادارة وتنظيم التعليم الجامعى .

٢ — سبق أن بيّن الباحث فى جزء سابق من هذه الدراسة ان التعليم الجامعى ليس هدفا فى حد ذاته ولكنه وسيلة لاعداد الكوادر بالاعداد والتخصصات اللازمة لادارة الاقتصاد القومى وعلى أن يواكب هيكل الخريجين حسب تخصصاتهم التغيرات المتوقعة فى هيكل الاقتصاد القومى وبالتالى سوف تنصب هذه الفقرة على تحليل مؤشر آخر من المؤشرات التى تدل على كفاءة ادارة وتنظيم التعليم الجامعى وحسن توجيهه لخدمة الاقتصاد القومى .

فاذا ما بدأنا بتحليل هيكل الطلبة المقيدين بجامعتى القاهرة والاسكندرية حسب التخصصات نجد بشكل عام أن الغالبية العظمى منهم تتركز فى الكليات النظرية حيث وصل نسبتهم فى كلية التجارة الى مجموع المقيدين فى جامعة القاهرة عام ١٩٧٨ الى ١ر٢٠ ٪ ممثلة بذلك أعلى نسبة وبالتالى اكثر اعداد الطلبة المقيدين وبالتبعية اكثر اعداد الخريجين سنويا ، ويليها فى الترتيب كلية الحقوق حيث وصلت النسبة الى ٤ر١٥ ٪ ثم كلية الاداب ١٢ ٪ فى نفس السنة .

وفى نفس الوقت نلاحظ أن هناك نسب عالية فى كليات الطب (١٠ر٦ ٪) والهندسة (٩ر٤٪) فى حين أن النسب فى باقى الكليات العملية مازالت متواضعة ولا يختلف الوضع كثيرا فى جامعة الاسكندرية عنه فى جامعة القاهرة . أما من حيث التطور التاريخى فنجد أن هناك تغيرا ملحوظا فى هيكل توزيع الطلبة المقيدين حسب التخصصات او الكليات حيث ارتفعت نسبتهم فى بعض الكليات على حساب انخفاضها فى بعضها الاخر وعلى سبيل المثال انخفضت النسبة فى اداب القاهرة من ١٢ ٪ عام ١٩٧٨ الى ٧ر٢ ٪ فقط عام ١٩٨٠ وهو الامر الذى كان أحد الاسباب الرئيسية فى تحسين نسبة الطلبة الى اعضاء هيئة التدريس خلال هذه الفترة كما سبق أن اوصينا بذلك ، وانخفضت ايضا النسبة فى طب القاهرة من ١٠ر٦ ٪ الى ٨ر٥ ٪ وفى الهندسة من ٩ر٤ ٪ الى ٨ر٣ ٪ فى حين زادت فى كلية دار العلوم من ٥ر٢ ٪ الى ٨ر٥ ٪ وفى تربية الفيوم من ١ر٤ ٪ الى ٢ر٣ ٪ وهكذا . واختلف الوضع بعض الشىء فى النسب المذكورة على مستوى كليات جامعة الاسكندرية حيث زادت النسبة من ١٦ر٦ ٪ بآداب الاسكندرية عام ١٩٧٨ الى ١٧ ٪ عام ١٩٨٠ وكذلك الحال بالنسبة لكليات الحقوق والتربية . أما كلية التجاره فلقد انخفضت النسبة بها من ٢٣ر٣٪ الى ٢١ر٧ ٪ على التوالى وفى الطب من ٩ر٦ ٪ الى ٨ر٣ ٪ .

ومن هذا التحليل يتضح انه ليس هناك توحيد فى تطوير هيكل الطلبة المقيدين ومن ثم المقبولين وبالتبعية الخريجين على مستوى الجامعات المصرية ولما كان التعليم الجامعى فى جمهورية مصر العربية يتم تخطيطه العام مركزيا دون ما الدخول فى تفاصيل الاحتياجات الفعلية والمتوقعة للاقاليم المختلفة من التخصصات المتعددة فانه يتضح عدم وجود رباط وثيق بين تطوير هيكل الاقتصاد القومى فى مصر من ناحية وتطوير هيكل توزيع الطلبة على كليات الجامعات المختلفة من ناحية أخرى وهو امر يجب أن يؤخذ فى الاعتبار بشكل مكثف فى خطط التعليم الجامعى المستقبلية لضمان تحقيق هدف ان تكون الجامعات فى خدمة المجتمع .

وبالنسبة لجامعتى الرياض والملك عبد العزيز نجد ان هيكل الطلبة المقيدين حسب الكليات فى شكله العام لا يختلف كثيرا عن نظيره فى الجامعات المصرية حيث تبلغ النسبة اقصاها فى كلية العلوم الادارية بجامعة الرياض عام ١٩٧٦ (٨ر٢٧٪) بينما تبلغ هذه النسبة بآداب جامعة الملك عبد العزيز (٧ر٤١٪) من مجموع الطلبة المقيدين بالجامعة فى نفس السنة ولكن من الملاحظ ارتفاع نسب الطلبة فى كليات التربية بالجامعتين وذلك لاحتياج المملكة لتخريج اعداد كبيرة من المدرسين المؤهلين اللازمين لمواكبة حركة التوسع الكبيرة فى مراحل التعليم المختلفة بالمملكة . كما أن نسب الطلبة فى بعض الكليات العملية تعتبر نسبا عاليا نسبيا حيث تصل فى هندسة الرياض الى ٢ر١٠ ٪ مقابل ٢ ٪ فقط فى هندسة جامعة الملك عبد العزيز فى نفس السنة .

واذا ما تتبعنا التطور التاريخى لهذا الهيكل نجد أن هناك تذبذب فى نسب كثير من الكليات فى الجامعتين المذكورتين بالزيادة والنقصان خلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ وعلى سبيل المثال نجد ان نسبة الطلبة المقيدين فى كلية الاداب قد بدأت بـ ٤ر٢٣ ٪ عام ١٩٧٦ ثم انخفضت الى ٧ر٢٢ ٪ عام ١٩٧٧ ثم ارتفعت الى ٦ر٢٥ ٪ ، ٦ر٣٠ فى السنتين التاليتين ثم انخفضت الى ٦ر٢٨ ٪ عام ١٩٨٠ .

ويختلف الوضع بالنسبة لكلية العلوم فى جامعة الرياض حيث اخذت ترتفع نسبة الطلبة بها تدريجيا من ٣ر٥ ٪ عام ١٩٧٦ الى ٤ر٨ ٪ عام ١٩٨٠ . ولكن الاتجاه العام يشير الى أن هناك توسعا مضطردا مطلقا ونسبيا فى تلك التخصصات ذات الاولوية الكبيرة لتنفيذ برامج التنمية فى المملكة مثل الهندسة والطب والتربية . وعليه فان هناك نوع أو شكل ما من الارتباط بين هيكل الطلبة حسب التخصصات وتطوره التاريخى وبين احتياجات المجتمع من الخريجين ذوى التخصصات المختلفة ولو أن مزيدا من هذا الارتباط سوف يؤدى بالضرورة الى تحقيق مزيد من الاستفادة من خريجى الجامعات السعودية ويصبح الاستثمار فى مجال التعليم العالى استثمارا انتاجيا ذا عائد اقتصادى كبير .

ويوصى الباحث القائمين بتخطيط وادارة وتنظيم قطاع التعليم الجامعى وكل من جامعاته داخل الدولتين محل البحث أن يراعوا قدر الامكان تحقيق العلاقة بين هيكل الاقتصاد القومى وهيكل الطلبة حسب التخصصات فى حدود الامكانات المتاحة والقيود المؤثرة على ذلك.

٣/٢ المؤشرات الاجتماعية المؤثرة على التعليم الجامعى :

للعوامل الاجتماعية تأثير واضح وملموس على سياسات وبرامج التعليم الجامعى وهو الامر الذى يبرز بجلاء فى العديد من الاشكال والمظاهر المتمثلة فى اعداد الطلبة المقبولين ، والقيدين ، والخريجين ، والتركيبة الهيكلية النوعية (اناث / ذكور) للمتغيرات السالفة الذكر من مختلف كليات الجامعة. ولا ريب ان العوامل الاجتماعية - غير الاقتصادية - تختلف بالضرورة من بلد لاخر باختلاف ظروفه وعاداته الاجتماعية وتقاليده ، بل انها تختلف من فترة لاخرى داخل نفس الدولة الواحدة. وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ان هناك تقديرا مرتفعا لخريجى الجامعة مقارنة بخريجى المستويات التعليمية الاقل فى معظم الدول النامية ومنها مصر - على سبيل المثال - وبالتالى تمارس ضغوط اجتماعية لزيادة عدد المقبولين بالجامعات بالرغم من قلة الامكانات وما يواكب ذلك من تحايل بالتحاق بعض الطلبة غير المستوفين بشروط القبول بالجامعات المصرية من التحاقهم المؤقت بجامعة بيروت العربية أو جامعة القاهرة فرع الخرطوم وهو أمر يصعب معه الاعتماد الكبير على المعايير الاقتصادية فى ادارة عجلة التعليم الجامعى فى هذه الدول.

ومن جهة اخرى نجد ان بعض الدول النامية تركز فى جميع مراحل التعليم بصفة عامة ، وفى مرحلة التعليم الجامعى بصفة خاصة وبالتبعية فى اسواق العمل على الذكور حيث لا تسمح العادات والتقاليد السائدة منها باعطاء فرص مناظرة للاناث.

ومن الاهمية بمكان ان نوضح أن المؤشرات الاجتماعية تظهر فى شكلها العام على انها من ضمن المؤشرات القومية ، الا ان الباحث قد

تعمد ادراجها ضمن مؤشرات قطاع التعليم الجامعى نظرا لان هذه الدراسة تبحث فى اثار هذه العوامل الاجتماعية ومردودها على مستوى قطاع التعليم الجامعى ممثلا فى جامعاته وكلياته المتخصصة المختلفة.

وبناء على ما تقدم فان الباحث سوف يركز فى هذه الفقرة من الدراسة على أحد المؤشرات الهامة التى تعكس الوضع الاجتماعى وتطوره وتأثيره على حجم وهيكل التعليم الجامعى الا وهو نسبة الذكور والاناث وتطورها فى كل من جامعات مصر والسعودية مع ملاحظة أن الباحث قد تعمد أن تكون السلسلة الزمنية الخاصة بالجامعات السعودية اطول ما يمكن لان التغيرات الاجتماعية بطيئة بطبيعتها وبالتالى يتيح البعد الزمنى الطويل تبين ما طرأ من تغيرات فى هذا الشأن .

والجدولان التاليان (١٢ ، ١٣) يوضحان التوزيع النسبى لمجموع الطلبة المقيدين فى كل من الجامعات المصرية والسعودية على التوالى طبقا للنوع (ذكور / اناث) .

وبتحليل الجدولين المذكورين يمكن ابراز النقاط الهامة التالية :

١ - أن نسبة الطلبة من الذكور فى الجامعات المصرية هى النسبة الغالبة حيث وصلت عام ١٩٧٦ الى ٧٠٫٤ ٪ من اجمالى الطلبة المقيدين مقابل ٢٩٫٦ ٪ للطالبات كما وأن التطور التاريخى لهذه النسب فى الجامعات المصرية يشير الى الانخفاض التدريجى المستمر والبطىء فى نسب الطلبة الذكور حيث انخفضت نسبتهم من ٧٠٫٤ ٪ عام ١٩٧٦ الى ٦٩ ٪ عام ١٩٨٠ مقابل ارتفاع نسبة الاناث من ٢٩٫٦ ٪ الى ٣١ ٪ على التوالى ولكن يجب التنويه الى ان الارتفاع الذى يظهر طفيفا فى نسبة الطالبات يمثل زيادة فى اعدادهن بين السنتين محل الدراسة تساوى ٣٣٠٩٢ طالبة.

٢ - أما بالنسبة للوضع فى الجامعات السعودية فاننا نجد ان نسبة الطالبات الجامعيات قد بدأت متواضعة للغاية عام ١٩٧٠ حيث

جـــدول رقـــم (١٢)

اجمالى عدد الطلبـة طبقا للنوع (ذكور ـ انـــاث)
وتوزيعهـم النسـبى فى مرحلـة التعليـم الجامعـــى
فى مصـر خلال الفـــــترة ٧٦ ـ ١٩٨٠

السنـــة	ذكـــــور		انـــاث		المجمـــوع	
	عـــدد	%	عـــدد	%	عـــدد	%
١٩٧٦	٢٩٦٦٥٠	٧٠٫٤	١٢٤٩٣٤	٢٩٫٦	٤٢١٥٨٤	١٠٠٫٠
١٩٧٧	٣١٧٥١٩	٧٠٫٠	١٣٦١٣١	٣٠٫٠	٤٥٣٦٥٠	١٠٠٫٠
١٩٧٨	٣٣٤٧٠١	٧٠٫٢	١٤١٨٣٥	٢٩٫٨	٤٧٦٥٣٦	١٠٠٫٠
١٩٧٩	٣٣٦٧٠٧	٦٩٫٣	١٤٩٠٧١	٣٠٫٧	٤٨٥٧٧٨	١٠٠٫٠
١٩٨٠	٣٥١٤٨٧	٦٩٫٠	١٥٨٠٢٦	٣١٫٠	٥٠٩٥١٣	١٠٠٫٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئـة العامة والاحصـاء . الكـتاب الاحصائـى السنـوى . مرجـع سبق ذكـره . ص ١٩٥ .

جـــدول رقـــــم (١٣)

اجمالى عدد الطلبة طبقا للنوع (ذكور ـ انـــاث) وتوزيعهـم النسـبى فى مرحلـة التعليم الجامعـــى فى السعودية خلال الفـــترة ٧٠ ـ ١٩٨٠

السنـــة	ذكـــــور		انـــــاث		اجمالـــى	
	* العـــدد	التوزيـع النسبى ٪	* العدد	التوزيـع النسبى ٪	العدد	٪
١٩٧٠	٦٥٠٨	٩٣ر٧	٤٣٤	٦ر٣	٦٩٤٢	١٠٠ر٠
١٩٧١	٧٨٠١	٩١ر٨	٦٩١	٨ر٢	٨٤٩٢	١٠٠ر٠
١٩٧٢	٨٥٠٤	٨٩ر٧	٩٦٧	١٠ر٣	٩٤٧١	١٠٠ر٠
١٩٧٣	١٠٠٠٢	٨٨ر٢	١٣٣٥	١١ر٨	١١٣٣٧	١٠٠ر٠
١٩٧٤	١٢٩٣٦	٨٦ر٩	١٩٤٦	١٣ر١	١٤٨٨٢	١٠٠ر٠
١٩٧٥	١٦١٧١	٨٤ر٦	٢٩٢٢	١٥ر٤	١٩٠٩٣	١٠٠ر٠
١٩٧٦	٢١١٢٧	٧٩ر٩	٥٣١٠	٢٠ر١	٢٦٤٣٧	١٠٠ر٠
١٩٧٧	٢٥٠١٩	٧٧ر٨	٧١١٨	٢٢ر٢	٣٢١٣٧	١٠٠ر٠
١٩٧٨	٣٣١٩٦	٧٨ر٣	٩١٥٠	٢١ر٧	٤٢٣٤٦	١٠٠ر٠
١٩٧٩	٣٤٣٧٩	٧٥ر٧	١٠٩٧٨	٢٤ر٣	٤٥٣٥٧	١٠٠ر٠
١٩٨٠	٣٥٣٢٥	٧٣ر٦	١٢٦٦٥	٢٦ر٤	٤٧٩٩٠	١٠٠ر٠

* وزارة التعليم العالى . تطور التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية مرجـــع سبق ذكره. ص ١٤٣ .

لم تتجاوز ٦ر٣ ٪ من اجمالى عدد الطلبة المقيدين فى الجامعات السعودية فى هذه السنة ثم اخذت هذه النسبة فى الارتفاع السريع حيث وصلت الى ٤ر٢٦ ٪ عام ١٩٨٠ مقابل ٦ر٧٣ ٪ للطلبة من الذكور .

وتجدر الاشارة هنا لتأكيد ذلك الاتجاه ان عدد الطالبات المقيدات بالجامعات السعودية عام ١٩٧٠ كان ٤٣٤ طالبة وارتفع الى ١٢٦٦٥ طالبة عام ١٩٨٠ بزيادة قدرها ١٢٢٣١ طالبة وأن عددهن عام ١٩٨٠ يساوى حوالى ٣٠ مثل عددهن عام ١٩٧٠ وهو ما يعكس التطور الاجتماعى السريع والكبير فى المجتمع السعودى وتأثير ذلك على اعداد المقبولين والمقيدين والخريجين فى الجامعات السعودية وهو أمر حتمى لتغطية الاحتياجات البشرية الكبيرة لاسواق العمل السعودية من العمالة الوطنية المؤهلة من الجنسين .

وباستطلاع المؤشرات الدولية المماثلة عن عام ١٩٧٠ نجد أن نسبة الطالبات الجامعيات فى النمسا كانت ٢٩ ٪ وفى بلغاريا ٥١ ٪ مقابل ٤٨ ٪ فى الدانمرك ، ٤٢ ٪ فى السويد ، ٣٤٪ فى المملكة المتحدة (١) . ومن المؤكد ان هذه النسبة قد ارتفعت بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٧٠ حتى الان مما يشير الى حتمية ارتفاع نسبة الطالبات الجامعيات فى كل من مصر والسعودية فى المستقبل وما يجب أن يصاحب ذلك من توسع مدروس فى الكليات والتخصصات وفرص العمل المناسبة لهن فى اطار التقاليد والظروف الاجتماعية السائدة فى كل من هذين القطرين وحتى نضمن الاستثمار الاقتصادى فى تعليم مزيد من الطالبات الجامعيات .

وبهذا تكون الدراسة قد قدمت مجموعة من المؤشرات المباشرة وغير المباشرة ، القومية منها والقطاعية ، الاقتصادية منها والاجتماعية ، القابلة

---

(١) UNESCO, Higher education: International Trends, 1960 - 1970, OP. cit. P. 90.

منها للقياس الرقمى - فى حدود ما اتيح للباحث من بيانات عن القطرين محل الدراسة - وغير المقاسة رقميا وبذلك تكون الدراسة قد حققت الهدف الرابع من اهدافها .

نتيجة جزئية هامة :

يتضح مما سبق أن الحكم على كفاءة أو عدم كفاءة ادارة وتنظيم التعليم الجامعى بالدولتين محل الدراسة يجب أن يعتمد على اسانيد موضوعية متمثلة فى نتائج المؤشرات - السالفة الذكر وغيرها - مجتمعة. وعليه فمن الخطأ بمكان الاقتصار على دراسة وبحث مجموعة معينة من المؤشرات دون ما النظر بعين الاعتبار - او اغفال - النتائج المستخرجة من مجموعة المؤشرات الاخرى التى تساهم فى تقييم هذه العملية الهامة والا تعد نتائج القياس مضللة وقاصرة وبعيدة عن الموضوعية والدقة المطلوبة الامر الذى يثبت عدم صحة الفرض الرابع من فروض هذه الدراسة .

المبحث الرابع

توصيات ومراجع الدراسة

في هذا المبحث سوف يتناول الباحث النقاط الرئيسية التالية طبقا لما يلى من ترتيب :

(١) توصيات الدراسة .

(٢) مراجع الدراسة .

(١) توصيات الدراسة

تعالج هذه الدراسة موضوع ادارة وتنظيم التعليم الجامعى من جوانبه النظرية والتطبيقية على مختلف المستويات التخطيطية مع التركيز على مستوى جامعات جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية كمجال للتطبيق .

ولكى تكون التوصيات الختامية فى ترتيب موضوعى يضمن تحقيق أهداف هذه التوصيات فان الباحث يرى تقسيم هذه التوصيات تقسيما مرتبطا بالمستويات التخطيطية التى تم معالجتها فى هذه الدراسة وهى على النحو التالى :

(١) توصيات على المستوى القومى .
(٢) توصيات على مستوى قطاع التعليم الجامعى .
(٣) توصيات على مستوى الجامعة والكلية .

(١) توصيات على المستوى القومى :-

يمكن ايجاز بعض التوصيات والمقترحات التى يقدمها الباحث على المستوى القومى فى النقاط الرئيسية التالية :-

١/١ تعتبر سياسات التعليم الجامعى جزء رئيسى من اجزاء سياسات التنمية وسياسات القوى العاملة الامر الذى يتطلب ضرورة الربط بين كل من سياسات التعليم بمختلف مراحله عامة وسياسة قطاع التعليم الجامعى بصفة خاصة ، وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ثانية ، وسياسة تخطيط القوى العاملة من ناحية ثالثة نظرا للعلاقة الوثيقة التى تربط بين هذه السياسات . ولذلك فان الباحث يوصى القائمين بتخطيط التعليم على المستوى القومى داخل الدولتين محل الدراسة بحتمية احداث التنسيق والتكامل بين خطط وبرامج وسياسات المتغيرات الثلاثة الرئيسية فلا يمكن اعداد خطة تعليمية جامعية محكمة ودقيقة

فى معزل عن استراتيجية واضحة لخطط وبرامج التنمية من ناحية وخطط وبرامج القوى العاملة من ناحية أخرى .

٢/١ ضرورة توفر البيانات والمعلومات التفصيلية عن المتغيرات المختلفة المستخدمة فى استخراج المؤشرات التى تقيس مدى كفاءة ادارة وتنظيم التعليم الجامعى بغية التخطيط لهذا القطاع الحيوى على المستوى القومى بشكل سليم . فمشكلة البيانات تعتبر من أكبر مشكلات التخطيط فى الدول النامية بصفة عامة ، والتخطيط لقطاع التعليم الجامعى بصفة خاصة . وعليه فان الباحث يوصى على ضرورة توفر البيانات فى صور سلسلة زمنية منتظمة عن السكان وتوزيع العمالة حسب المجموعات الوظيفية وطبقا لتواجدها داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة بهدف التمكن من تحديد الطلب السنوى على الخريجين من مختلف التخصصات وما يتبع ذلك من سياسات القبول فى الكليات المختلفة .

٣/١ ضرورة تخطيط وادارة وتنظيم الانشطة التعليمية بشكل متكامل يحدد طبيعة العلاقات السليمة بين المستويات التخطيطية المختلفة (المستوى القومى - المستوى القطاعى - مستوى الوحدة التعليمية) والتى تعتبر حلقات متكاملة . فالخطة التعليمية على مستوى الجامعة أو الكلية - على سبيل المثال - تمثل النواة الرئيسية التى يتم على اساسها التخطيط لباقى المستويات الاخرى فى حين أن الخطة التعليمية على مستوى قطاع التعليم الجامعى يعد تجميعا للخطط التعليمية على مستوى الجامعات ومن ثم الكليات المختلفة التابعة لها . أما عن الخطة التعليمية العامة الشاملة على المستوى القومى للدولتين محل الدراسة هى عبارة عن تجميع للخطط والبرامج التعليمية المختلفة على مستوى كافة مراحلها وداخل جميع المستويات التخطيطية السابق الاشارة اليها . ومن هنا يظهر بجلاء أهمية التوصية والتأكيد على تدعيم العلاقة الوثيقة والتكامل الواجب بين مدخلات ومخرجات المراحل التعليمية المختلفة

التى تمثل مصدر العرض للقوى العاملة داخل الدولتين • وبالتالى على ضرورة الربط بين تخطيط وادارة وتنظيم وتنمية قطاع التعليم الجامعى بمستوياته المختلفة من جهة وبين تخطيط وادارة وتنظيم مختلف الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى نظرا للعلاقة الديناميكية المتداخلة بينهما والتى اثبتها الباحث فى موضع سابق من هذه الدراسة •

(٢) توصيات على مستوى قطاع التعليم الجامعى :

١/٢ انشاء مركز للمعلومات على مستوى قطاع التعليم الجامعى داخل الدولتين محل الدراسة يتوفر فيه كل البيانات التفصيلية الدقيقة عن كل جامعة من الجامعات وبالتالى عن كل كلية من الكليات المختلفة التابعة للجامعة الواحدة المنتمية لقطاع التعليم الجامعى سواء كانت هذه البيانات تتعلق باعداد الطلبة المسجلين فعلا أوالمتوقع قيدهم خلال السنوات المستقبلة أو اعداد اعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة والاداريين ، اجمالى الانفاق الجارى والثابت المخصص لكل جامعة وكل كلية ضمن مخصصات ميزانية الدولة ..... وغيرها من البيانات التى تفيد المخططين والمنفذين فى مجال تخطيط وادارة وتنظيم هذا القطاع الحيوى وذلك لتكون اداة صالحة للتخطيط بدلا من الاعتماد على التخمين أو الحدى أو التقدير الذى لا يستند الى اسس ومعايير موضوعية •

٢/٢ يؤكد الباحث على ضرورة مراعاة الفارق الزمنى TIME LAG (حده الادنى ٤ سنوات) عند التخطيط لقطاع التعليم الجامعى والتخطيط لبرامج وسياسات التشغيل للقطاعات النوعية المختلفة والتى ترتقب مخرجات المرحلة الجامعية • فالتوسع فى ادارة التعليم الجامعى يجب أن يسبق ادارة الاقتصاد القومى بالدولين محل الدراسة بهذه الفترة الزمنية (التى تحدد القبولين وبداية

توقع الخريجين) حيث يتم تحقيق التزامن بين اوقات تخريج الخريجين وتوقيت الاحتياج الفعلى لهم .

٣/٢ يؤكد الباحث على أن ادارة وتنظيم قطاع التعليم الجامعى يجب أن يرتكز على جناحين رئيسيين :

الأول : يتمثل فى اعداد الخريجين (جانب كمى) والثانى ينطوى على مستوياتهم (جانب كيفى) وهذا يتطلب التركيز على اكثر من بعد متكامل فى هذه المرحلة التعليمية بالذات مثل الاستثمارات الثابتة (المدرجات / المعامل / الوسائل التعليمية المختلفة / المبانى ....) وفى نفس الوقت على نوعية وتركيبه المقررات الدراسية والكتاب الجامعى الجيد وهيكل الهيئة التدريسية من الناحية النوعية والعددية . وبالتالى يوصى الباحث على ضرورة تحديد الامكانات المادية والبشرية المتاحة حاليا من ناحية والمطلوب توفيرها وتدبيرها للمستقبل من ناحية أخرى لاتخاذ ووضع الاجراءات الكفيلة بتنفيذ السياسات القومية الخاصة بهذا القطاع الهام .

٤/٢ يوصى الباحث القائمين على ادارة وتنظيم قطاع التعليم الجامعى بالدولتين محل الدراسة بضرورة تحديد قواعد القبول فى الجامعات والكليات المختلفة بناء على معايير وضوابط موضوعية لا شكلية تستند الى دراسة فعلية لهيكل القوى العاملة داخل الدولة وتحديد اعداد ونسب تلك المجموعات الوظيفية الواجب توافرها من جهة وتعتمد على دراسة تحليلية ايضا للتطور التاريخى للهيكل الاقتصادى القومى للدولة لمعرفة التغير الذى يحدث فى الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والتركيز على تخريج الاعداد والمستويات والتخصصات اللازمة لادارة هذه القطاعات ذات الاولوية النسبية على مستوى خطط وبرامج التنمية من جهة ثانية مع مراعاة عدم اغفال الطلاب الذين يتلقون تعليمهم فى جامعات خارجية وصولا الى سياسة رشيدة للقبول فى مرحلة التعليم الجامعى .

٢/٥ يؤكد الباحث على اهمية تحديد ووضع قواعد الاعارة من والى الجامعات المختلفة مع مراعاة العدالة المطلبة والنسبية عند وضع هذه المحددات كذلك لا يفوتنا ان نلفت نظر المسئولين عن ادارة وتنظيم قطاع التعليم الجامعي الاخذ فى الاعتبار بضرورة وضع قواعد موضوعية لعملية استقدام العمالة غير الوطنية ضمانا لادارة وتنظيم اهم لموارد هذه القطاع الا وهو المورد البشرى المحرك له .

(٣) توصيات على مستوى الجامعة أو الكلية :

١/٣ ان ادارة العملية التعليمية وتنظيمها يقتضى ضرورة النظر بعين الاعتبار الى الاهتمام بكافة المؤشرات الدالة على كفاءتها والتى يأتى فى مقدمتها المؤشر الخاص بنسبة اعداد اعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة الى اعداد الطلبة .

ويوصى الباحث على أهمية استمرارية متابعة هذه النسبة والعمل على تحسينها بعد مقارنتها بمثيلاتها المطبقة فى الدول المتقدمة تعليميا وبعد التأكد من ابتعادها عن المبالغة أو سوء التقدير لتحقيق الاهداف الرئيسية التالية :-

١/١/٣ رفع مستوى وكفاءة النوعية التعليمية الناتجه عن المرحلة الجامعية الهامة التى تمثل مصدرا رئيسيا من مصادر عرض القوى العاملة داخل الدولتين محل الدراسة .

٢/١/٣ تخفيض تكلفة الطالب من خلال تقليل حجم الانفاق الجارى وخاصة فى بند الاجور والرواتب الذى يمثل اكبر البنود المعتمدة فى ميزانية الجامعات ولا سيما فى الجامعات السعودية .

٣/١/٣ امكانية الاعتماد عليها كمعيار من المعايير الفنية التى يمكن الاستناد اليها فى مجال تحديد الاحتياجات المستقبلة من اعضاء هيئات التدريس على مستوى الاقسام والتخصصات المختلفة .

٤/١/٣ امكانية رسم سياسة القبول للطلاب الجدد على ضوء دراسة الموقف الحالى للطلاب المسجلين بالجامعة وطبقا لنتائج امتحاناتهم وذلك على مستوى المرحلة التعليمية الجامعية محل البحث .

٢/٣ ضرورة التدقيق والعناية عند وضع المقررات التعليمية - اجبارية اختيارية - والبرامج التدريسية وساعات التدريس ... الخ وكلها من المتغيرات التى تلعب دورا حاكما ورئيسيا فى تحديد نوعية ومستوى الخريج الجامعى وتساهم الى حد كبير فى تحديد امكانية الاستفادة من قدراته ومعلوماته التى تزود بها خلال فترة الدراسة بمراحلها المختلفة عامة وفى المرحلة الجامعية بصفة خاصة .

٣/٣ ان ادارة وتنظيم قطاع التعليم الجامعى تتطلب ادارة وتنظيما مناظرا للجامعات والكليات المختلفة التى تشكل هذا القطاع ، ولتحقيق هذا الهدف فان الباحث يوصى ويؤكد على حتمية الاهتمام بالاعداد الداخلى والخارجى لاعضاء هيئة التدريس فى الجامعات والكليات المختلفة وذلك عن طريق تيسير ايفادهم لحضور الندوات والمؤتمرات الدولية والمهمات والبعثات الدراسية وذلك للاطلاع على أحدث التطورات العلمية فى مجال تخصصاتهم العامة والدقيقة الامر الذى يحقق هدفين ، الاول يتمثل فى تطوير ورفع كفاءة اعضاء هيئة التدريس من خلال تنمية قدراتهم وصقل مهاراتهم وزيادة معلوماتهم ، والثانى ، وهو النتاج والمحصلة الطبيعية الناتجه عن تحقيق الهدف الاول والتى تنطوى على انعكاس كفاءة اعضاء هيئة التدريس على مستوى ونوعية الطلبة الدارسين من الناحية العلمية .

٤/٣ للحوافز باختلاف أنواعها دور رئيسى فى ادارة وتنظيم قطاع التعليم الجامعى ومن ثم فى رفع كفاءته وهو هدف من الاهداف التى تسعى الدولتين محل الدراسة جاهدة الى تحقيقه - وعليه يوصى الباحث

بضرورة الاهتمام بتوفير كم وكيف مناسب منها لكل من اعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة والاداريين من ناحية ، وللطلبة من ناحية أخرى وتدبير وتخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لوضع برنامج الحوافز المناسب في حدود امكانات الجامعات والكليات المختلفة تحقيقا للاغراض المستهدفة من وراء تدعيم هذه المخصصات الضرورية المحركة للعمل .

٣/٥ ان العملية التعليمية بالجامعة عملية استثمارية يتوقف عائدها على مدى كفاءة مدخلاتها المادية والبشرية ـ عضو هيئة التدريس والفئات الفنية والادارية المعاونة والطلبة ـ والتي تتأثر بدورها على مدى توفر هيكل الخدمات التعليمية بالكم والكيف المناسب .
وانطلاقا من هذا المضمون فان الباحث يوصي في هذا المجال بما يلي :ـ

٣/٥/١ الاهتمام بالاعداد والتجهيز المكاني لقاعات وفصول الدراسة والمكاتب داخل الجامعة والكليات المختلفة بها .

٣/٥/٢ العناية بتطوير المعامل ومراكز البحث العلمي ووسائل المتقدمة في مجال تكنولوجيا التعليم .

٣/٥/٣ توفير الامكانيات والوسائل التعليمية التي تعين كل من عضو الهيئة التدريسية على القيام بمهام وظيفته الاكاديمية ـ تقديم المواد العلمية ـ بشكل مشوق وسهل من ناحية وتجذب الطالب وتساعده على الالمام بالمعلومات المعروضة عليه واستيعابها دون مشقة وجهد كبير وبعيدا عن الملل من ناحية أخرى .

٣/٥/٤ الاهتمام بمكتبة الجامعة وتزويدها بالمراجع والمؤلفات العلمية العربية منها والاجنبية ، وامدادها بالكتيبات والدوريات والنشرات المختلفة المتنوعة حسب الكليات

والاقسام المتخصصة التابعة للكلية الواحدة فهى الامداد والشريان الحيوى للباحثين والدارسين فى مجال الحقل الاكاديمى ٠

٣/٥/٥ التأكيد على اهمية توفير هيكل ـ كم وكيف ـ مناسب من الخدمات المعاونة الاخرى مثل الاسكان ـ الرعاية الصحية ـ وسائل الانتقال ٠٠٠ وغيرها وذلك فى حدود الامكانات المتاحة للجامعة نظرا لما لهذا الهيكل من تأثير فى تحقيق مستوى الاستقرار المناسب للمستفيدين منه الامر الذى ينعكس بدوره على مستوى كفاءة العملية التعليمية ٠

المراجـــع العربيـــة :

أ ـ الكتب والمذكرات والرسائـــل الجامعيـــة :

(١) د . أحمد عباده سرحان ، د . أحمد فتحى مصطفى . دراسة فـــى اقتصاديات التعليم فى جمهورية مصر العربية . (بغـــداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٧) .

(٢) د . عبدالمجيد فراج . الاسلوب الاحصائى . (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١) .

(٣) د . محمد سيف الدين فهمى ـ التخطيط التعليمى ـ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٥) .

(٤) د . نبيل الحسينى النجار . التوازن المفقود بين سياسات التشغيـــل ، وسياسات التعليم والتدريب (جدة : مجلة التجارة ، العـــدد ٢٦٧ ، يناير ١٩٨٣) .

(٥) ياســر عبدالحميد الخطيب . تخطيط القوى العاملة فى قطاع التعلـــيم بالمملكة العربية السعودية . رسالة ماجستير . (القاهـــرة : كليـــة التجارة ـ جامعـــة القاهرة ، ١٩٧٤) .

(٦) يوسف سعـــادة . تحديد تكلفـــة تعليم الطالب . (القاهرة : المنظمـــة العربيـــة للعلوم الاداريـــة ، ١٩٧٨) .

ب ـ الكتيبات والدوريات والنشـــرات :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . الكتاب الاحصائى السنـــوى لجمهوريـــة مصر العربية ١٩٥٢ ـ ١٩٨١ . (القاهرة : ادارة الاحصاءات المركزيـــة ، ١٩٨٢) .

(٢) وزارة التخطيط . خطـــة التنميـــة الثانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ . (الريـــاض الادارة العامـــة للتخطيط ، ١٩٧٦) .

(٣) وزارة التخطيط . خطة التنميـــة الثالثـــة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ . (الريـــاض الادارة العامـــة للتخطيط ، ١٩٨١) .

(٤) وزارة التعليم العالى . التعليم الجامعى والعالى فى ج . م . ع . (القاهرة : الادارة العامة للتخطيط والمتابعة والاحصاء ، ١٩٧٩) .

(٥) وزارة التعليم العالى . التعليم الجامعى والعالى فى ج . م . ع . (القاهرة : الادارة العامة للتخطيط والمتابعة والاحصاء ، ١٩٨١) .

(٦) وزارة التعليم العالى . تطور التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية . (الرياض : الادارة العامة لتطوير التعليم العالى ، ١٩٨١) .

BIBLIOGRAPHY IN ENGLISH

A - Book and Memories:

1) BAHR, K. Educational Possibilities and Objectives (CAIRO: The Institute of National Planning, Memo No. 476, 1964).

2) BROWN, J.W. & THORNTON, J.R. And JAMES, W. College Teaching Respectives and Guidelines (N.Y. McGraw-Hill Book Co., 1963)

3) HEYWOOD, J. Assessment In Higher Education (N.Y. John Wiley & Sons, 1977)

4) HUTCHINS, M.R. The Learning Society (London: Hazell Watson & Viney Ltd., 1968)

5) LEE, C. Improving College Teaching (Washington: American Council on Education, 1967)

6) MOOD, A. The Future of Higher Education (N.Y.: McGraw-Hill Book Co., 1973)

7) SANYAL, C.B. Higher Education and the New International Order (Unesco: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris, 1982)

8) WAITER, A. The Brain Drain (New York: The Macamillan Company, 1968)

9) WORSLEY, P. Problems of Modern Society (London: Hazell Watson & Viney Ltd., 1976)

B - Periodicals:

1) UNESCO Education Statistics - Latest Year Available (Paris: Division of Statistics on Education - Office of Statistics, January 1983)

2) UNESCO Higher Education International Trends 1960-1970, Statistical Reports and Studies (Paris: Unesco Press, 1975)